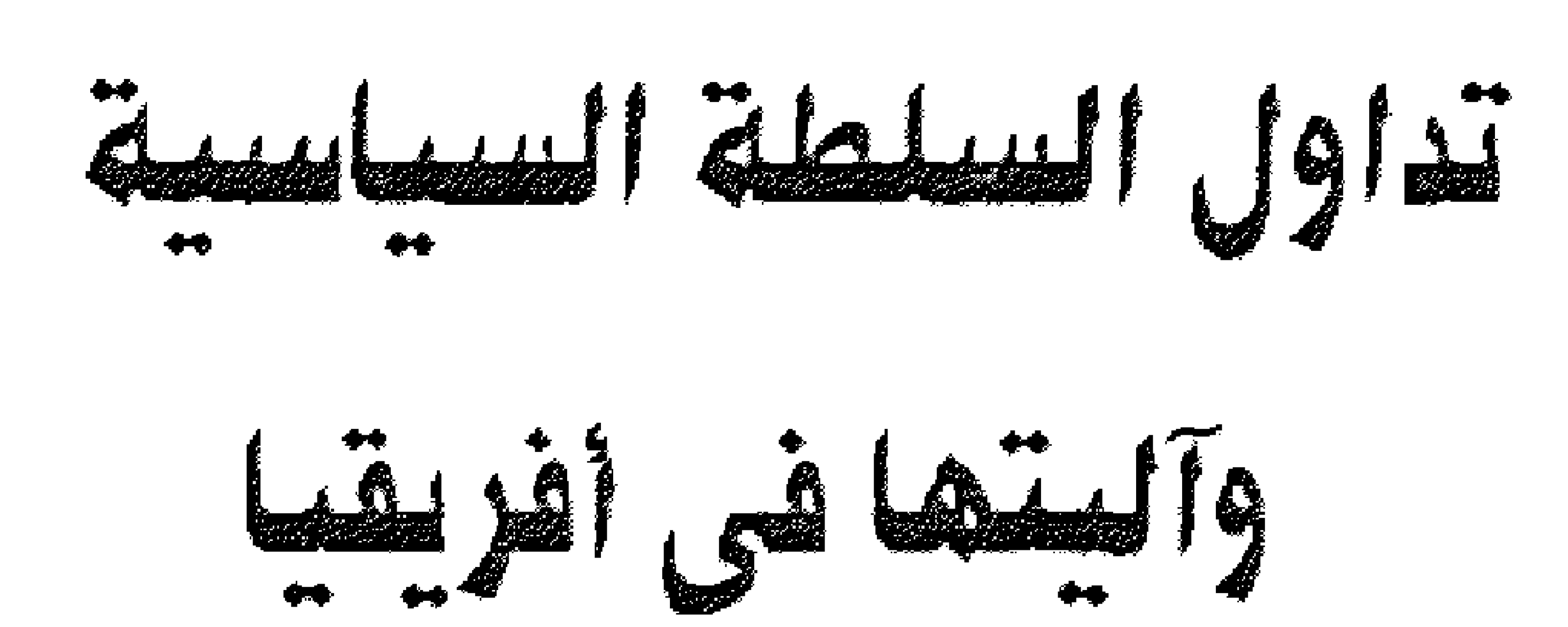
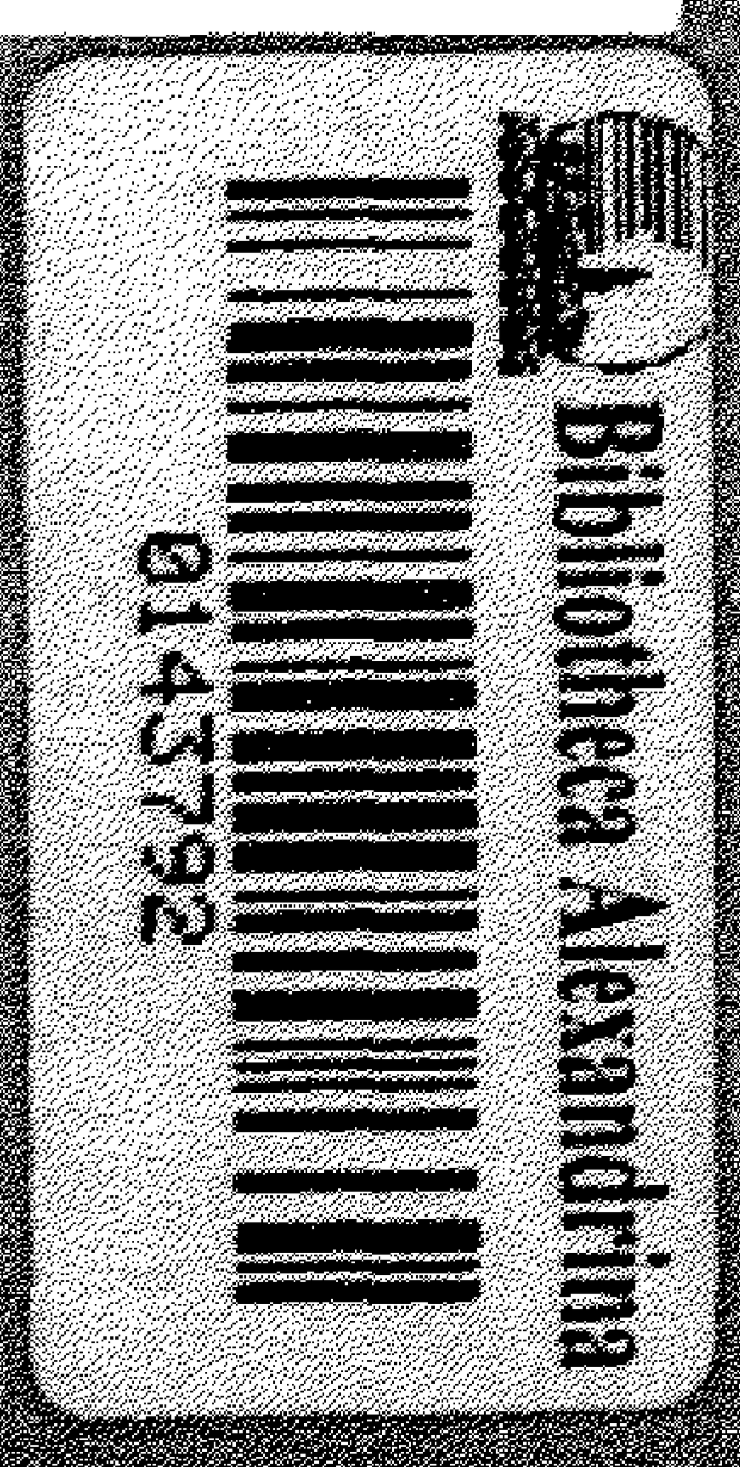
مركز البحوث العربية



تداول السلطة السياسية وآليتها فى أفريقيا

مومار ديوب، ممادو ديوف



مركز البحوث العربية

تداول السلطة السياسية وآليتها فى أفريقيا

مومار ديوب، ممادو ديوف

الناشر
مركز البحوث العربية
للدراسات والتوثيق والنشر
١٤ ش عبد العزيز الدريني - المنيل - القاهرة
١٩٩٢

ت : ٣٦٢٥٦٨٧
فاكس : ٣٤١٩٣٨٣
تلكس : Naoom UN ٢٣١٧٢

الجمع والإعداد الفنى بمركز البحوث العربية

المحتويات

تصدير

لا يتناول هذا الكتيب «تداول السلطة» بالمعنى الحرفي للكلمة حيث تفتقد أفريقيا وكثير من أنحاء بلدان «الجنوب» منهج تداول السلطة أصلاً. ولذا فإننا مع كلمة «الخلافة» Succession التى استعملها المترجم فى داخل النص حتى بمعناها الحرفي، ولم نشأ وضعها فى العنوان بسبب موروثها المختلف في الثقافة العربية الإسلامية.

الخلافة التى يتحدث عنها المؤلفان الأفريقيان هى نقل السلطة «لخليفة» الزعيم أو الرئيس الأوحد، فى ظل نظام من الهيمنة الايديولوجية والسياسية، بمفهوم جرامشى منطلقين مما لهم من هيمنة فى المجتمع السياسى نفسه. هذه مرحلة شهدت من أمثلتها الأفريقية، سلوك الرؤساء «سنغور» و«نيريرى» و «أهيدجو» ومن امثلتها الأفريقية العربية محمد الخامس، جمال عبد الناصر.. وعلى المستوى العربى القومى الكثير من الأمثلة أيضاً.

والكراسة وضعت قبل عامين أو أكثر قليلاً كورقة لمشروع بحثى كبير على المستوى الأفريقي. وخلال عامين، ولدت أفريقيا ظواهر «تاريخية» جديدة، أعتقد أن الباحثين يعرفونها أيضاً مع أن اشاراتهم لها كانت مازالت محدودة؛ تلك هى ظاهرة المؤتمرات الشعبية التى شهدتها أكثر من ست دول أفريقية (بنين - مالى - بوركينا فاسو ..). فى تظاهرات أقرب إلي التحالفات الوطنية الشعبية لتغيير السلطة سلميا بما لا يشتهى الزعماء السابقون ورغم أن ذلك كان يبشر «بنسق هيمنة» جديد، لكن شروط

صندوق النقد الدولى والأحوال الاقتصادية الاجتماعية العامة التى تكتسح القارة لم تسمح لهذا النسق بالتبلور، فظل يحمل شارات «عملية المقرطة» التى تبشر بها السيطرة الايديولوجية الرأسمالية الغربية مع موجة الخصخصة المعروفة...

وبقى فى النهاية أن أفريقيا مازال يمكن أن تقول جديداً مما يجدر متابعته فى الوطن العربى الذى يعيش أسوأ أيامه..

الكاتبان من أبناء السنغال الشبان ومن الباحثين القريبين من مجلس البحوث الاجتماعية الأفريقى «كوديسريا»، ولهم اجتهاداتهم التى نأمل أن يلحق بها شبابنا من الباحثين المصريين على الأقل.

والمترجم شاب من أبناء مصر القريبين من مركز البحوث العربية وله اجتهاداته فى الكتابة ونأمل أن يكون قد استطاع أن ينقل اجتهاده فى ترجمته التى نقدر له جهده فيها. وعلى كل أن يتحمل مسئولية كلمته.

مركز البحوث العربية

١٩٩٢

تداول السلطة السياسية وآليتها فى افريقيا

منذ أواخر الخمسينيات، عندما حصلت أغلب بلاد القارة على استقلالها، واجهت أفريقيا والمجتمعات الأفريقية الأسئلة والمشاكل الأكثر صعوبة. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الأدبيات التى تم إنتاجها، فعلينا أن نعترف بأن أفريقيا والمجتمعات الأفريقية، حتى وقتنا هذا، قد أعجزت تحليلات العلماء الاجتماعيين والمسئولين عن التنمية.

لقد تم تجربة جميع " الوصفات " بلا جدوى : الحزب الواحد، التعددية الحزبية، التخطيط الاقتصادى، الليبرالية، إلخ. ويمكن تلخيص النتيجة التى تم التوصل إليها كما يلى : الانطلاق الاقتصادى الذى تم تصوره وقت الاستقلال والذى كان مقدراً له أن يتحقق خلال جيل واحد أو جيلين، تحول بعد ثلاثة عقود إلى إفلاس اقتصادي ومالى، وسلطوية سياسية، وشقاء اجتماعى. بل إنه حتى مايسمى بالخطاب الوطنى للجيل الأول من النخب الحاكمة قد تبدد، حيث حل محله خطاب جديد ومستورد. العقيدة الجديدة هى التكيف الهيكلى، والأسعار الحقيقية، وإعادة جدولة الديون، وتخفيض الأجور والنفقات الاجتماعية.

يشير هذا التحول إلى الأيديولوجية الوطنية المخربة التى تخدم مصالح مجموعة معينة حاولت اجتماعيا منذ الاستقلال، منذ الاستقلال، أن تصبح طبقة حاكمة. كما يشير إلى الفراغ الأبيستمولوجى الناتج عن غيات التأمل الذى يشمل جميع مجالات المعرفة وغياب الإبداع الذى يتناول كافة أبعاد الواقع الأفريقى من جانب المثقفين الأفارقة.

تكون صعوبات وتناقضات مثل هذا التأمل فى غاية الوضوح فيما يتعلق بفهم الدولة، والمسارات التى تتخذها، وبصفة أخص عند تقسيم المجتمعات الأفريقية إلى طبقات وتحديد طبيعة هذه الطبقات خلال فترة ما بعد الاستعمار. فى ١٩٦٥، لاحظ ج. بلاندير G. balandier أن :

"الحياة السياسية الحالية لاتبدو كمؤشر لبنية طبقية، وإنما كأداة لطبقة فى حالة تكون" (١)

وبعد حوالى ربع قرن، يتناول بايارت Bayart الموضوع نفسه مرة أخرى، ملاحظا أنه : من الممكن جدا، من وجهة نظر تاريخية، أن نعرف حدود هذه الطبقة (الطبقة التى كان بلاندير يتحدث عنها) ونحدد خصائصها الاقتصادية ونقيم مدى تغطيتها للنظام الاجتماعى وقدرتها على إعادة إنتاج نفسها (٢) .

ومع ذلك، يبدو أن استنتاجات بايارت Bayart هى نتيجة لمقاربات منهجية أعطاها الأولوية. فوفقا له، ليس من الصعب فقط تمييز الطبقة الحاكمة، بل إنه ليس من الواضح أن " تعين الطبقة المسيطرة أكثر تقدما من تعين الطبقات الخاضعة " (٣). وبنفس هذا المعنى، وفيما يتعلق بأنجولا، يكتب موريس Morice :

"الطبقة المسيطرة التى تتحكم فعليا فى دوران السلع والمال ليست فى الواقع طبقة :يمكن تعريفها قبل كل شئ بأنها مجموعة من الإستراتيجيات الفردية بلا إستراتيجية تراكم" (٤).

توحى هذه الملاحظات بأن النخب الحاكمة وحلفائها فى البلاد الأفريقية تمثل حركة اجتماعية تتكون من قطاعات غير منسجمة من حيث منطقها بسبب تضارب مصالحها. والعامل الوحيد الذى يحكم كلا من التضامن والنزاع هو السيطرة على جهاز الدولة، وهى عملية لا تنفصل عن توزيع / إعادة توزيع ثمار التراكم الاقتصادى. ووفقا لكوبر Cooper، فإن هذه القدرة تعززها مصادرة وسائل الإنتاج والتبادل بواسطة هذه الطبقة الحاكمة(٥). إن صعوبة تحليل هذه الفئة الاجتماعية التى تحتل السلطة قد دفعت مارتن Martin ، فى تحليله لتنزانيا ، لاستخدام مفهوم " التحالف " بدلا من الطبقة الحاكمة. وهو يرى أنه:

فى تنزانيا ، يمسك بالسلطة تحالف غير متجانس من المجموعات التى يمكن تعريفها من خلال مواقعها فى الحزب والحكومة والإدارة العليا وعلى قمة الجمعيات المملوكة للدولة، حيث توجد بالطبع حركة كروفر للرجال بين المواقع التى قد تتداخل بعضها مع البعض (٦) .

إن الأسئلة المتجددة المطروحة على الهيئة السياسية فى أفريقيا فى السنوات الأخيرة قد خففت من الموقف الاستشارى لكوبانزCopans الذى يزعم أنه من بين جميع موضوعات الدراسات الأفريقية، فإن الدولة المعاصرة هى الأكثر خيالية: الجميع يتحدث عنها ولكن لا أحدا يعرف ماهيتها. (٧) وعلى الرغم من الجدل المستمر، فلابد من الإقرار بأن لدينا المزيد من

المعلومات والأدوات المفاهيمية المناسبة حول طبيعة الدولة ومنطق إعادة إنتاج المجموعات الاجتماعية الممسكة بالسلطة. وفيما يتعلق بهذا الجانب الأخير بالذات، ركزت أغلب الدراسات على الانقلابات العسكرية التى طبعت الحياة السياسية الأفريقية منذ الاستقلال. فعلى مدى ما يقرب من عقدين، كانت هذه الانقلابات هى الشكل الوحيد لتغيير رؤساء الدول الأفريقية. إن تدخل العسكر فى المجال السياسى يشير إلى أن التداول السياسى النظامى / القانونى يكاد يكون مستحيلا. وهو يشير أيضا إلى الحاجة لتناول الناتج العسكرى للأزمة السياسية الأفريقية على المستوى النظرى. يتناول كتاب منشور حديثا مسألة " كيفية سعى الكوادر العسكرية للحفاظ على وجودهم فى السلطة وإضفاء الشرعية على حكمهم "[٨] والتى تسعى عدة إسهامات للإجابة عنها بطريقة خلاقة. يؤكد محرر الكتاب على أن " التعامل بين الحكام المدنيين والعسكريين واسع ومستمر بحيث إن التمييز الإمبريقى والتحليلى بين نوع الحكم يصبح صعبا بالفعل " ويجادل هاربسون Harbeson بأن أى تحليل يعطى عناية ل" عدم التمييز" هذا ينبغى أن يؤدى أن يؤدى إلى إنتاج مفاهيم جديدة تفترض أن " الحكم العسكرى هو بديل للحكم المدنى... بشكل مماثل بعض الشئ لتبادل السلطة بين الأحزاب السياسية فى الديمقراطيات الصناعية العريقة [١٠]. ويشاركه فى هذا الرأى بابارت الذى يرى أن :

المظاهر العسكرية والمدنية التى تتسم بها الحياة السياسية للعديد من بلاد جنوب الصحراء تتداخل بطريقة مماثلة، فى بعض الأحيان يساعد صعود العسكر على إعادة الوفاق إلى النخب الذين تعرضهم أخطاء الحكومات

المدنية للخطر " (١١).

يجد التداول النظامى مكانه داخل هذا السياق الذى صار يتوفر له الآن وصف وتحليل أفضل مع تطور الإشكالية الجديدة المشار إليها أعلاه. تشجع مثل هذه الأعمال على إضفاء الطابع النسبى على آراء جاكسون Jackson و روزبيرج Rasberg اللذين يعرضان بشكل مناسب جدا، لعصر معين على الأقل، موضوع التداول السياسيى ودوره، سواء فيما يتعلق بالواقع السياسى أو الدراسات الأكاديمية. إنهما يكتبان :

"ومع ذلك، فإن جميع هذه النصوص القانونية تنتمى إلى الدراسات القانونية الأكاديمية لأنه لا يوجد حتى الآن فى الخبرة السياسية السابقة أساس للثقة بأنه سيتم الالتزام بها إذا اقتضت الحاجة ذلك. وبوصفها إجراءات دستورية، فإنها تظل غير مختبرة. أما مسألة ما إذا كانت هذه النصوص ستستخدم من أجل الغرض المقصود منها، فإنها تظل مسألة تأملية: كل ما هو مؤكد هو أنه من غير المؤكد ما إذا كانت ستستخدم أم لا " (١٢).

يصعب قبول هذا الزعم إذا أدرك المرء أن العديد من عمليات الخلافة " النظامية "كانت قد جرت عندما نشر الكتاب فى ١٩٨٢. فيما يتعلق بهذا الأمر، نستطيع أن نذكر حالات سيراليون (١٩٦٣، ١٩٦٨، ١٩٨٥)، والجابون (١٩٦٧)، وليبيريا (١٩٧١) والكونغو - برازافيل (١٩٧٧)، وكينيا (١٩٧٨)، وأنجولا (١٩٧٩)، وبوتسوانا (١٩٨٠)، والسنغال (١٩٨١)، والكاميرون (١٩٨٢)، وسوازيلاند "(١٩٨٢)وجزيرة موريشيوس (١٩٨٢)، وتنزانيا (١٩٨٥)، وموزمبيق (١٩٨٦)، وأخيرا بالنسبة لشمال

أفـريقـيــا، مــصــر (١٩٧٠ و ١٩٨١)، والجـزائر (١٩٧٨) ، وتونس (١٩٨٧). ولهذا السبب، فإن حكمهم ينقصه استنتاج هيوجز Hughes وماى May اللذين يلاحظان :

"يقوى مسحنا للدول الأفريقية السوداء اعتقادنا بأن عددا كبيرا بشكل غير متوقع من البلاد والأنظمة الأفريقية لديها القدرة على حل مشكلة الخلافة السياسية دون لجوء إلى الاضطرابات القبلية أو التدخل العسكرى"[١٣] .

يعنى مشروع البحث المقترح بهذا الشكل من الخلافة السياسية "الخلافة النظامية" - التى يعتبرها الكثير من الكتاب اختيارا لاستقرار ونضج الطبقة الحاكمة. فإذا جرت عملية الخلافة بشكل نظامى، فإنها تسمح للطبقة الحاكمة بتجنب الحرب الأهلية و/أو التدخل العسكرى. ومن المفترض أن تحدث بما يتفق مع الإجراءات القانونية، الدستورية، و/أو الطائفية فى البلاد المعنية. وهذه القانونية لا تعنى بالضرورة الشرعية، أى قبول السكان للآليات التى يتم بها انتقال السلطة من زعيم لآخر. إلا أنها توفر مع ذلك وسيلة مدى تدخل الفعاليات الاجتماعية فى الساحة السياسية.

إن هدف هذا البحث هو أن نبين، على أساس حالات محددة، كيف خططت بعض البيروقراطيات ونظمت " اعتزال " الجيل الأول من رؤساء الدول الأفريقية، وكيف قد أطلق عليها فى حالة السنغال " الثورة السلبية " بواسطة فاتون Fatton الذى لجأ لفئات تحليلية جرامشية. لقد مكن استبدال سنجور بضيوف الطبقة الحاكمة السنغالية من تجنب نتيجة ثورية لأزمة السبعينيات عن طريق توقع الأزمة والتعامل المبكر معها [١٤] .

تداول السلطة قانونيا

تعريف

أيا كانت دراسة الرموز المستخدمة لتوصيف الأنظمة السياسية الأفريقية وقيادتها - "أوتوقراطية"، "ملتهمة "(وهذه تماثل " كاريزماتية" عند روستو Rastow وسيلا Sylla)، أو " استبدادية " (وهذه تساوى " دكتاتورية شخصية " عند ديكالوDicalo) [١٥] - فإن تداول الحكم السياسى قانونيا هو اختبار للاستقرار السياسى وللشرعية، ولونجح فسيوحى بنضج الطبقة السياسية موضوع التساؤل. يجمع كل كتاب هذا الموضوع تقريبا على أن انتقال السلطة من قائد لآخر دائما مايسبب " جوا من الصعوبات بل وحتى أزمة " [١٧]. يرجع هذا إلى فقدان المؤسساتية المترافق مع طبيعة سلطة الدولة في هذا الصدد، يجب تسجيل عدم وجود نقطة التقاء فى الآراء بين الكتاب رغم أنهم يعرفون المركزية المفرطة كصبغة أساسية للسلطة الرئاسية.وفى المادة المراجعة، يحمل إثنان من الكتاب فقط هما بابارت وأصو Asso موقفا معتدلا فى محاولتهما لتعريف الدولة الأفريقية بعد - الكولونيالية. يرى الأول أن :

" الدولة هى نتاج صياغتهما المتناقضة بواسطة الفاعلين الكثيرين الذين تواجههم...بالفعل، يظهر تفجر الخصومات شديدة الشخصنة فى مؤسسات الدولة بعد - الكولونيالية كل يوم كواحد من الشروط الأساسية لحياتها"[١٨].

ملحا بشدة على تاريخية الدولة، يشير بابارت إلى أن الطابع الشخصى للسلطة لا يؤكد نفسه بالضرورة على حساب المأسسة السياسية [١٩] . بينما

يقدم أصو نظرة أكثر قانونية لنفس الموضوع؛ يشير، فى مقاربته، إلى إخضاع السلطة للقانون وإخضاع حامل السلطة للمجتمع كقاعدة مؤسساتية:
وهما ميزتان يتم تحديهما بواسطة الصيغة التالية :

- الثقافة السياسية الأفريقية السائدة ومبادئها الثلاثة المنظمة (حكم ملكى، أحادي، وشخصى) بعلاقتها المعقدة مع الدولة، وهى مؤسسة مفترضة.
- الحاجة لفصل حامل السلطة عن " مؤسسة السلطة ".

وفقا لأصو، فإن عدم الفصل هذا قد أدى لسلطة فردية وشخصانية؛ ومع ذلك، فإن استمرار هذا النوع من السلطة وتعضيدها يعتمد إلى حد كبير على عدم إمكانية التهديد المادى لحامل السلطة، كما يعتمد فى حالات كثيرة على مساندة سلطة ثالثة.على الرغم من ذلك، يذكر أصو مؤشرين للمأسسة (احترام إجراءات انتقالية السلطة، تطوير أدوات لتطبيق نظام المسئولية السياسية وقبول شكل منظم للمنافسة السياسية). وتصلح كل من الجابون وكينيا كمثلين على المعيار الأول المذكور أعلاه. (٢٠) يجعل أصو موقفه نسبيا عندمايكتب :

"على أى حال، إن حقيقة أن القوانين تحترم لا تعنى بالضرورة أنها قد أخذت مكانة مؤسساتية. إن مجرد سلطة المؤسس - الأوتوقراط تتطلب الإستيعاب أو الملكية المطلقة. إن تنظيم انتقال السلطة أثناء حياة المؤسس يسمح بتدعيم شرعية أب الاستقلال. وبالتالى يجب عدم توقع وضوح الفصل الحقيقى بين حامل السلطة ومؤسسة السلطة فى عقول الناس" (٢١).

كما يمكن أن نلاحظ، فإن مسألة الخلافة السياسية " القانونية " تشير إلى سلسلة من المشاكل مثل طبيعة ومضمون الإطار المؤسساتى؛ حيوية الثقافة السياسية التقليدية؛ مدى وكثافة المشاركة الشعبية؛ الأساليب التى

يتم من خلالها للفاعلين فى المجال السياسى توصيفه. فى الأدبيات، يوجد اتفاق على وصف الإطار السياسى بالضيق الشديد أساسا بسبب نفى التعبئة الشعبية الذى أعقب النضالات الوطنية من أجل الاستقلال [٢٢] .

فى هذا المشروع البحثى، سيتم التركيز على دراسة عمليات الخلافات التى حدثت بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠، وهى فترة تميزت بأزمة البترول فى السبعينيات، والأزمة الاقتصادية والمالية فى الثمانينيات، والنتائج الاجتماعية الكارثية لبرامج التكيف الهيكلى.

فى هذا السياق، تعرف الخلافة " القانونية " (بتعبير بلوندل Blon-del، الخلافة" النظامية" كانتقال دورى للسلطة من قائد لآخر وهو انتقال يعتمد على قبول الطبقة السياسية [٢٣] لبعض القوانين الإجرائية، بالإضافة إلى التزام الممارسات بالأعراف المتفق عليها [٢٤]. إلا أننا فى مشروعنا سنترك ثلاثة أنواع من انتقال السلطة متضمنين فى مفهوم الخلافة :

- تغير القيادة على إثر انتخابات مثلما كان الحال فى سيراليون فى ١٩٦٧.
- نهاية مدة رئاسة وانتخاب أو تعيين رئيس جديد؛
- إعادة حكومة مدنية بعد فترة حكم عسكرى مثلما كان الحال فى غانا ونيجيريا.

وبالتالى، سنتبنى التعريف الذى يقترحه كل من جاكسون و روزوبرج: تتعلق مشكلة الخلافة بكيف وبمن يتم تبديل حاكم فرد استقال أو مات أو أصبح عاجزا [٢٥] .

تتضمن الطرق المستخدمة لترشيح الخليفة : (أ) الاستيعاب؛ (ب) اللجوء للمؤامرات والالتفافات (حالة تونس عندما أبعد بورقيبة)؛ و(ج) التعيين الذى يسمى أيضا " الدوفينيه" بسبب الإيماءات الإمبراطورية

(الفرنسية) [٢٦] التى يمكن أن يكون أو لا يكون لها أساس مؤسساتى.

عرض للأدبيات

فى عدد خاص من Third World Quertely Journal يركز على " الخلافة فى الجنوب "، عرف المحرر سياسة الخلافة بأنها" لعبة مميته"[٢٧]. وهى صورة يوضحها بشدة حتى على رسمة الغلاف. العنف الذى يصفه المحرر تؤكده الانقلابات العسكرية، الاغتيالات، المحاكمات، إلخ. تكشف مثل هذه التعبيرات العنيفة المتكررة عن عدم وجود أو عدم فعالية آليات ضمان استمرارية نظام من خلال قوانين خلافة مؤسسة بوضوح [٢٨]. أقنعنا هذا الخلل، مضافا إلى عوامل أخرى سنحللها فيما بعد، بضرورة بدء مشروع بحث يستخدم النظرة المنهجية التى وضع خطوطها العريضة جاكسون وروزبرج كتابهما عن السلطة الفردية فى أفريقيا السوداء، "إلا أن هذه دراسة للسياسة والسياسيين الذين يعملون عموما دون مساعدة مؤسسات فعالة، وهذا ينزع بطريقة ما شرعية المؤسسات القائمة ويجعلها غير ذات قيمة حقيقية" [٢٩] .

فى مثل هذه الظروف، تكون مسألة الخلافة " القانونية " مهمة جدا، خاصة لأنها سرعان ما طرحت فى كل النظم الأوتوقراطية تقريبا. إن عدم فاعلية المؤسسات تقصر اللعبة السياسية على الصراعات و/أو التحالفات بين الرجال والمصالح والطموحات التى تدعمها شبكة الأتباع. ووفقا لأصو فإن هذا الولع بضمان استمرارية الخلافة، فضلا عن النشوء المبكر لهذه المشكلة فى عدد من البلاد الأفريقية، يكمن بالتحديد فى طبيعة السلطة الرئاسية (الخلط بين حامل السلطة والمؤسسة).[٣٠].فى نفس القضية، يقتبس بايارت، وهو يتحدث عن الأنظمة بعد - الكولونيالية المولعة

باحتمالات الخلافة، فقرة من حديث لفيليب باسيه Philip Yace ، رئيس برلمان ساحل العاج والرجل الثانى فى النظام، يقول فيها :

"تبقى مشكلة نعتبرها المشكلة الأخطر، وهى مشكلة مسئولة جزئيا عن التحريض غير المشروع : مشكلة من سيخلف الرئيس هوفويه بوانييه والتى يتم طرحها بشدة واستغلالها. الرئيس هوفويه بوانييه مايزال حيا ويتمتع بصحة ممتازة تجعل من الغريب أن ينصب اهتمام بعض الشباب وعدد من البلاد الأجنبية التى يقلقها تطور ساحل العاج على تحديد "دوفين"* هوفويه بوانييه فى الرئاسة" (٣١) .

رغم أن هذا النص ينطبق على الواقع، إلا أنه يعود إلى ١٩٦٣. هذا الولع، على الرغم من إخفائه، يوضح المنهج الرئاسى. حينذاك، فى ١٩٦٣، كان أنيانج نيونج قد حدد مؤشرات الصراع على خلافة كينياتا تتمثل فى الصراع بين التيار اليمينى والتيار اليسارى ورغبة بريطانيا العظمى فى التخلص من أوجينجا أودينجا كمرشح »(٣٢). لقد ذكر أن الصراع بين ١٩٦٦ و ١٩٦٩ ضد " اتحاد شعب كينيا " (KPV) والذى قاده جومو كينياتا لم يعن أن هذا الحزب كان خطرا على الحكومة لأنه كان أكثر تمثيلا للجماهير من " اتحاد كانوا الوطنى الأفريقى(KANU). ولكن " لأنه قدم إطارا سياسيا أمكن من خلاله أن تجتمع قوى اجتماعية معينة وتطرح بدائل فى حالة اختفاء جومو كينياتا " (٣٣) .

ويسود وضع مماثل فى الكاميرون وفقا لبايارت الذى يكتب :

"بالنسبة لعام ١٩٧٥، فإن مسألة الخلافة كانت مطروحة ... لو صح أن أهيدجو Ahidjo الراغب فى الإنسحاب لصالح سادو داوود Sadou

* الدوفين هو لقب أكبر أبناء ملك فرنسا بين سنتى ١٣٤٩ و ١٨٣٠ (المترجم).

Daoudou، اتفق مع الأعضاء الجنوبيين فى المكتب السياسى" [٣٤].

إن مثل هذه المعارضة من جانب قسم من الطبقة الحاكمة اضطرت أهيدجو للتوق إلى فترة رئاسية جديدة لأنه، كما أشار بايارت :

إن احتمال الخلافة مقلق لأن صلابة التحالف المسيطر لا تزال غير أكيدة، حيث تم بناؤها بواسطة عنصرين : شخص أهيدجو والقهر الذى ضمن، من خلال تشريع شديد القمعية، عدم وجود أى شكل من أشكال البديل السياسى" [٣٥] ".

و بالتالى، وكجزء من مشروع البحث، يجب رؤية كيف حاول القادة الأفارقة التعامل مع هذا الموضوع منذ الاستقلال. إحدى طرق تناول هذا الأمر هو تحليل النصوص الدستورية التى يرجع أن تحلله.

الترتيبات القانونية للخلافة

ترجع أهمية الخلافة " القانونية " فى فهم اللعبة السياسية الأفريقية وتطورها إلى حقيقة أنه فى أفريقيا نادرا ما تستخدم الإجراءات الديمقراطية و/أو المؤسساتية فى تبديل القادة السياسيين [٣٦] . ومن ثم فإنه ينبغى فهم الترتيبات الدستورية فى ضوء العوامل المختلفة مثل " أزمة الاستقرار" و"اختبارالنضج " ، من أجل تحديد وتحليل استراتيجيات الفاعلين السياسيين المتنافسين.

عند الاستقلال، كانت هناك ترتيبات دستورية لضمان انتقال منظم للسلطة فى الحالات التى يشملها تعريفنا. وكثيرا ما تأثرت هذه الترتيبات بالأنظمة الدستورية الأنجلو ساكسونية أو الفرنسية، وفى بعض الحالات بالاثنين معا. فى البلاد التى يحكمها حزب ماركسى و/أو نظام عسكرى، تم اتخاذ إجراءات أخرى.

بالنسبة للبلاد الفرانكوفونية، يعين الدستور رئيس البرلمان كرئيس مؤقت. يتضمن مثل هذا القانون بعض الاستثناءات نتيجة للتعديلات الدستورية التى جرت بعد عدة سنوات من الاستقلال. فى هذه الحالة، يتم تحدى الطبيعة المرحلية لرئيس الوزراء الذى يحل محل رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) : السنغال والكاميرون مثلا. يقع أحد البلاد الأنجلوفونية، كينيا ، داخل هذا التصنيف : يتولى نائب الرئيس مهام الرئاسة إلى حين إجراء الانتخابات العامة الجديدة.

الحالة الثانية التى تناولناها بشكل سريع أعلاه هى الحالة التى يكون فيها لرئيس الوزراء وضع " دوفين " حقيقى. يكون لديه الحق فى إنهاء فترة رئاسة سابقة . وبطريقة ما ، يعتبر خليفتة معينا. هذا هو الوضع فى السنغال، بالتحديد بناء على المادة ٣٥ من الدستور التى أدخلت فى إصلاح ١٩٦٧ ، وفى الكاميرون مع إصلاح يونيو١٩٧٩ .

تتعلق الحالة الثالثة بالبلاد التى يوجد فيها منصب نائب الرئيس مثل الجابون وتونس؛ يشترك هذا النموذج جزئيا مع النموذج الأمريكى. ولعل مثل تنزانيا أكثر كلاسيكية بكثير من مثل الجابون الذى تتضح بجلاء طبيعته الظرفية.

وبالفعل، فإن عام ١٩٦٧ هو الذى شهد تبنى دستور مُراجع فى الجابون يقرن الانتخاب العام المباشر لنائب الرئيس مع رئيس الجمهورية. وقد أمكن لنائب الرئيس ممارسة مسئوليات معينة لرئيس الدولة من خلال تفويض السلطة، والحلول محله فى حالة عدم قدرته مؤقتا أو نهائيا على الحكم. بالنسبة للحالة الأخيرة هذه، أعطى الدستور الفرصة لسيناريوهين :

- فى حالة فقدانه القدرة مؤقتا (المادة ٥) يحل نائب الرئيس محل الرئيس حتى نهاية المدة؛

- فى حالة فقدانه القدرة نهائيا على أداء مهامه (الموت أو الاستقالة)× بعد مرور أقل من ثلاث سنوات على إجراء الاقتراع فورا؛ لو حدث هذا بعد أكثر من ثلاث سنوات يحق لنائب الرئيس استكمال الفترة الرئاسية ويلاحظ ديشيه Decheix أن :

"هذه التفرقة قد تبدوا كمفاجأة لو أخذ المرء فى الاعتبار أن هدف هذا الإجراء كان تنظيم عملية خلافة م. ليون مابا بينما كان لا يزال حيا. تمنى الرئيس الجابونى الذى كان يعانى من مرض لا شفاء منه أن يضمن انتقالا سلميا. وقد تم بعد ذلك تنظيم انتخابات مبكرة أسفرت عن انتخاب بونجو كنائب للرئيس مع مابا كرئيس لكى يخلفه الأول بعد عدة شهور" [٣٧] .

السيناريو الأخير أكثر تعقيدا، فالأشكال التى يفترضها قد تتداخل مع بعض الإجراءات الدستورية البحتة. ولكن فى معظم البلاد محل البحث لا توجد قاعدة خلافة رسمية مستقرة بالمعنى القانونى للمصطلح. هذا هو الوضع، مثلا، فى أنجولا و موزامبيق حيث لطبيعة الحزب الحاكم تأثير قوى على عملية الخلافة. بالنسبة لموزامبيق، تقول المادة ٥٧ من الدستور إنه فى حالة وفاة الرئيس يتم تولى كل مهامه وسلطاته فورا وبشكل جماعى من قبل اللجنة المركزية للحزب. وتقوم الأخيرة، بما يتفق مع بنيان الحزب ووظائفه، بنقل هذه السلطة للمكتب السياسى الذى يمكنه أن يعين خليفة[٣٨]. لقد تبنت عدة بلاد بشكل أو بآخر هذا الإجراء الذى يلعب الحزب بمقتضاه دورا فيصلا فى عملية الخلافة. فى بوتسوانا وكينيا

وسيراليون وتنزانيا يأتى الاختيار بواسطة اللجنة المركزية أو اللجنة التنفيذ كمرحلة؛ فى الحالتين الأخريين، يعقد اجتماع لممثلين عن مؤتمر الحزب قبل هذه المرحلة، فى حين أنه فى بوتسوانا وكينيا ينتخب البرلمان الرئيس [٣٩] .

تعتبر الكونجو برازافيل تفاوتا آخر داخل نفس النوعية. عندما اغتيل ماريان نجوابى فى مارس ١٩٧٩، تم إعطاء السلطة الكاملة للجنة المركزية لحزب العمل الكونجولى بواسطة اللجنة العسكرية. رشحت اللجنة العسكرية يونجى أويانجو، وهو عضو بالحكومة. ولكن طبقا لما رآه القادة الحزبيون، أدى فشله لعزله وتصفية اللجنة العسكرية للحزب بواسطة اللجنة المركزية التى اختارت الدكتور ساسو نجوسو ليصبح رئيسا للجمهورية.[٤٠]

إن مثل هذه الترتيبات الدستورية و/أو الإجراءات الطائفية التى تستهدف حسم مسألة الخلافة، لا تستبعد، بأى حال، لا الصراعات بين الأجنحة ولا تعبئة الشبكات السياسية. ولكن رغم أنها لا تمثل الصورة كلها فى عملية الخلافة، فإنها تعتبر مسرحا للقتال بين الشبكات المتنافسة. فى الكاميرون، عقب انتقال السلطة الذى تم فى ١٩٨٢ والصراع الدموى فى ١٩٨٤ بين أهيدجو و " الدوفين " الذى اختاره، ب بيا، أعلى الأخير "القانونية الجمهورية" و " الشرعية الدستورية " ضد المكانة العليا للحزب التى دافع عنها خصمه [٤١] . ويمكن النظر للصراعات على الخلافة فى كينيا من خلال نفس المنظور. فالحركة التى بدأتها العائلة المالكة (عائلة كينياتا)، " تغيير الدستور ، [٤٢] الشبيهة بالحركة التى بدأتها منظمة جيكويو، إمبو، ميرى، " وضع أصلح الرجال فى منصب الرئاسة " [٣٤]... هدفت لإقصاء دانيال أراب موى من سباق الخلافة. لقد أوضح ب. أنيانج

نيونجو بدقة كيف مكن " تأييد القوة المحايدة - القانون " ثلاثي موى ونيونجو وكيباكي من إيجاد اتفاق مؤقت على السيطرة على السلطة. وفقا له :

"يصبح الدستور مهما فقط حين يبدو كالأساس المؤسس الوحيد لعقلنة وتبرير هذه الصراعات" (٤٤) .

الخلافة : مرحلة حرجة في الانظمة عالية الشخصنة

تتسم الخلافة القانونية في أفريقيا بعدم أهمية الدور الذي تلعبه القوانين الدستورية، بغياب المؤسساتية، ووجود السلطة الشخصية الأوتوقراطية و/أو الكاريزماتية (٤٥) . يمكن أن تحدث الخلافة (أو الصراع عليها) في أي وقت قبل تاريخ اعتزال الرئيس أو موته أو عزله لأي سبب من الأسباب. لذا، فيوجد لدى من سيحلون محله عدة سنوات لإعداد أنفسهم بينما يتصارعون تحت لواء حامل السلطة. لهذا السبب تظهر الخلافة كمشروع غير منته في معظم الأحوال. إن نتيجة هذه العمليات مرتبطة أيضا بالظروف الاقتصادية. فوفقا لبعض الكتاب، في سياق أزمة اقتصادية مع تناقص الأموال الممكن توزيعها على العملاء، غالبا ما سيكون هناك عدم استقرار سياسي. إن بناء هيمنة جديدة قد يثبت أنه أكثر صعوبة، بينما في حال التوسع الاقتصادي يمكن تفادي الأزمة السياسية.تجعل عناصر أخرى مسألة الخلافة أكثر خطورة سواء فيما يتعلق بتطورها أو تحليلها.

لقد أبرز جاكسون و روزبرج أنه :

"طالما يحتفظ الحاكم بالإمرة في الدول الأفريقية يكون هناك اعتبار

فيصل فى الصراعات على الخلافة وهو أنه يجب إخفاءها عنه. يفرض هذا الاعتبار صعوبة دراسة مسألة الخلافة إمبريقيا مع الثقة الكاملة بتحقيق دقة كاملة؛ لكن يمكننا أن ندرس الاستراتيجيات والحسابات المتداخلة من خلال التقارير حول الأحداث العلنية فى البلاد التى يلوح فيها فى الأفق احتمال الخلافة " (٤٦) .

يصح هذا بصفة خاصة لأن معظم القادة الأفارقة أخضعوا السياسيين المنتمين لقبائلهم وأسكتوا الخصوم أو قضوا عليهم. ونتيجة ذلك مزدوجة :

- تؤدى الخلافة إلى صراعات فئوية بين الشبكات السياسية الرئيسية يمكن أن تسفر عن مواجهة واسعة داخل قبيلة الرئيس السابق وبين أعدائه. وفى بعض الحالات يمكن للسياسيين التعامل مع هذه الصراعات والتوصل لحل وسط مقبول (السنغال) بين الفرق المختلفة. فى حالات أخرى تؤدى تلك التنافسات إلى مواجهة مفتوحة (الكاميرون).

حتى لو تمت تسمية الخليفة، فيجب أن يواجه مشكلتين :ا حتواء المرشحين الممكنين الآخرين والتغلب على صعوبة بناء هيمنتة أثناء حياة رئيسه الذى اختاره، وهى صعوبة يغذيها القائد بنفسه. إن التحكم فى السلطة الرئاسية يتوقف على قدرة حامل السلطة على ضرب رؤوس الشبكات السياسية ضد بعضها البعض - مثلما هو الحال فى كينيا مع كينياتا وفى السنغال مع سنجور وفى تونس مع بورقيبة. وكما أشار كارترايت Carturight، فإن الخليفة المسمى يجب أن يكون بدون كيان ولا يهدد الرئيس؛ ولكن مثل هذا الشخص سيكون من الصعب عليه البقاء فى ظل نظام قمعى (٤٧) .

ونسمع صدى لهذه الفكرة عند ديكالو الذى يلاحظ الآتى :-

"يخلق الديكتاتوريون الشخصيون فراغا مجتمعيا شاسعا يطلقون فيه العنان لفانتازيتهم الشخصية، وهو فراغ مهدد بصفة خاصة لاستقرار الأنظمة التى تخلفهم " (٤٨) .

إستراتيجيات الخلافة

إن منطق الخلافة والإستراتيجيات الناتجة ترتبط بشكل واسع ببنية السلطة، وطبيعتها ، وما إذا كانت الساحة السياسية موسعة أو مضيقة، والأشكال الدستورية. من الضروري، كجزء من هذه الدراسة، أن نتناول جميع هذه العناصر. ومادمنا قد افترضنا أن النقطة المحورية للسلطة السياسية هى رئيس الدولة، فعلينا أن نحدد إذن بنيتها و وظائفها وعلاقتها بالمؤسسات والمنظمات السياسية الأخرى، بحيث نفهم الديناميكيات التى يطلقها الصراع على الخلافة.

١) بالتالى ، ففى كل دراسة حالة، سيكون من الضرورى اختبار صحة مقولات جاكسون و روزبرج اللذين يعتبران أن هناك ثلاث طرائق فقط لحل مشكلات الخلافة : الطريقة المؤسسية، وتعيين " دوفين :، و المؤتمرات والالتفافات. وفقا لهما ، فإن الطريقة الأولى تفترض شرطا مسبقا :

القواعد المؤسسية للخلافة لا تقتضى فقط الاتفاق السياسى عليها بما يتلاءم مع الغرض، وإنما تتطلب كذلك أن تكون مقبولة ومقدرة فى ذاتها ، وهذا يتطلب وقتا لكى يحدث. بكلمات أخرى، يجب أن يتم تجريب واختبار هذه القواعد والتأكد من قبولها عمليا ونظريا معا (٤٩).

إنهما يستبعدان فى مقاربتهما الخلاقة " القانونية " كأمر متوقع، أى كأمر مرجع أن يحدث بالفعل، بما يتفق مع القواعد والإجراءات المقررة. وعلى العكس، فإنهما يؤمنان بأن الصراع بين مختلف الأجنحة هو الأساس الممكن الوحيد لحسم مسألة الخلافة. يتحدى زعمهما هذا بايارت الذى حدد علامات لتبلور مجتمعات سياسية حقيقية لها إدارة مستقرة نسبيا، استطاعت أن تطور وسائل وميكانيزمات هامة للخلافة الرئاسية تحديدا. وبالتالى، فبالنسبة له، هناك قدرة ما على التوقع (٥٠) .

٢) إذا كان الهم الوحيد للسياسيين المشتركين فى صراع الخلافة هو تعزيز سلطتهم السياسية، من خلال السيطرة على مصادر الثروة وإضفاء الرعاية على شبكات الأتباع الخاصة بهم للحفاظ على هذه الشبكات وتعزيزها، فسيكون من المفيد مقارنة هذا الافتراض بحجة جاكسون وروزبرج التالية :

"من الممكن، وإن لم يكن شائعا حتى الآن فى أفريقيا المعاصرة، للهياكل السياسية المرتبطة بحكام أفراد أقوياء أو أوليجاركيات قوية، أن تطور سلطة مستقلة وتتجاوز الرجل الذى أسسها. من المرجع أن تحدث عملية المأسسة فيما يتعلق بمناصب الرئاسة - أى التمييز بين المناصب ومن يحتلونها بشكل مؤقت. الخلافة هى مثال على ذلك. فإذا وجد الخلفاء أن من المفيد سياسيا أن يقبلوا منصبا ويحافظوا عليه كما هو، فإنهم يضفون عليه دون قصد شرعية غير شخصية. تحدث عملية إضفاء شرعية مماثلة مع قبول الطبقة الحاكمة للخلافة والقواعد الدستورية الأخرى، حيث إن الأوليجاركية عندما تقبل هذه القواعد من أجل مصالحها الطبقية، فإنها

تضفى عليها قيمة وفعالية تتجاوز المصالح [٥١]. من المهم إذن أن نرى أين سارت الأمور فى هذا الاتجاه ولماذا، وأين حدثت تطورات معاكسة لهذه العملية " [٥٢].

٣) إننا نؤمن بأننا إذا حللنا هذه القضايا جيدا، فمن الممكن القيام بمحاولة لفهم العلاقات بين " سماسرة السلطة " ، والإستراتيجيات التى ينفذونها، ومأسسة الإجراءات فى عملية الخلافة. فيما يتعلق بالصراعات بين القبائل (سياسة القوة) فلكى نصفها بشكل أفضل، من المهم أن نربطها بالطبيعية " المرتزقية " للأنظمة السياسية. وبالتالى، فسيكون من الضرورى تحليل نوع المؤسسات المجتمعة، والمنظمات السياسية، ونوع العلاقات السياسية المقررة، مما يعطى مضمونا أكبر للسلطة الرئاسية، أى لدورها المركزى فى اللعبة السياسية الأفريقية. إن " سماسرة السلطة " هؤلاء، بوصفهم أشخاص مؤثرين محليا، " قد أشرفوا على دمج المحليات المختلفة فى حضن الدولة، سامحين بذلك للمركزة السياسية لنمط إضفاء الطابع الرئاسى بالتدريج على الأنظمة. " [٥٣]

يستطيع المرء أن يفهم بسهولة لماذا، بسبب الطبيعية " المرتزقية "ذاتها للأنظمة السياسية، يخشى رعاة الشبكات التغيير الذى قد تسفر عنه الخلافة. فكلما زاد عدم اليقين، كلما شعر " الرعاة " بالتهديد. لا يستطيع الخليفة القانونى أن يسمح لهذه الحالة بالاستمرار لفترة أطول (حالة ضيوف فى السنغال)، دون أن يقوض سلطته ذاتها. بالنسبة لجميع الكتاب الذين تم استشارتهم، تصبح الصراعات بين الأجنحة إذن العامل الأكثر شيوعا داخل القيادات. ومع ذلك، فعلينا أن نتذكر دائما أن الشبكات المعنية هى

أبنية شديدة اللين وعدم الاستقرار. فى بعض الحالات - سيراليون - مثلا، تحدد شبكات الأتباع منطق الدولة [54] ،وفى حالات أخرى - تنزانيا والكاميرون - تسمح وساطة الحزب أو الإدارة أو الأيديولوجيا بإهمال مساعى الأجنحة المختلفة أو احتوا ءها داخل حدود معينة [55] . وبالفعل، وأيا كانت الحالة، فإن نتيجة الإستراتيجيات الفردية المتعاقبة كانت دائما تقويض القواعد والمؤسسات القائمة. يعتبر بايارت الصراعات الشخصية الناتجة عن هذه الإستراتيجيات الفردية " شكلا أساسيا " للدولة بعد الكولونيالية [56] .

ينبغى إذن أن يتناول تحليلنا هذه العناصر بحيث يؤكدها أو يفندها، على المستويين الإمبريقى والنظرى : إذا افترضنا أن الصراع على السلطة يعادل مراكمة الثروة والحصول على القروض البنكية والمواقع العليا فى الإدارة وفى المجتمعات المملوكة للدولة، وهو مايعنى السيطرة على الثروة وتخصيصها ، فإن عدة أسئلة تصبح مطروحة : كيف ينبغى تحليل الأجنحة المكونة للساحة السياسية؛ ماهى بنية ومكونات الشبكات المتنافسة ؟ مثل هذه الأسئلة جوهرية بالنسبة لمعضلاتنا ، حيث إنها تسمح بتناول عدة تيمات.

البعد الانثى- الإقليمى للصراعات على الخلافة المرتبط بالمنطق السياسى، على سبيل المثال، النسب الإثنية داخل الحكومة والحزب، إلخ. إن مثل هذه الحسابات السياسية، المتأثرة، بشكل واسع بالإثنية، مهمة خاصة أنها كثيرا ما تتحدد داخل النخبة الحاكمة فى صورة خلفاء ممكنين.لقد أبدى أصو ملاحظة سيكون من المفيد مناقشتها ، وهى أن أغلب الخلفاء - الرؤساء تم اختيارهم من الأقليات الإثنية فى البلاد المعنية. إلا أن المشكلة

هى أن أصو لا يعطى أمثلة تؤيد مقولته[٥٧]. ينبغى أن يوجه تحليلنا نحو تحليل مثل هذه المسألة. يعد هذا أمر ضرورى، خاصة أننا نؤمن بأن الهويات الإثنية - الإقليمية لها طابع شديد الظرفية، رغم أنها ينظر إليها بما يقرب اليقين على أنها العنصر التفسيرى الوحيد للأزمات فى أفريقيا. فالمجموعات التى تعرف أو تعرف نفسها وفقا لهذه الأسس كثيرا ما تشهد انقسامات واسعة، ومن هنا الحاجة لتحديدها. ماهى أهمية هذا العامل فى التنافس على الخلافة ؟ فى حالات كثيرة، (سيراليون، الكاميرون ،كينيا)، يعطيه الكتاب أهمية نسبية فقط[٥٩].

- تبدو العوامل الاجتماعية الاقتصادية أكثر أهمية بكثير. يجادل بايارت بأن :

"إنها بالتأكيد مسألة التراكم، وعلاقة الدولة بالتراكم، وقدرة الدولة على تجاوز الديناميكيات الموروثة عن السبعينيات التى كانت مطروحة بشكل دراماتيكى فى أزمة الخلافة فى الكاميرون " [٥٩].

هناك إجماع على هذه القضية فى أغلب الكتابات المتعلقة بالخلافة. فيما يتعلق بكينيا، يعتبر أنيانج نيونجو أن الشبكات المتنافسة والخلفاء الممكنين يمثلون أقساما من رأس المال. [٦٠]. حول هذا الموضوع، لدينا معلومات كثيرة متوفرة حول كينيا. يشير دوش G. Dauch ومارتن D.C. Martin، معلقين على الصراعات السياسية بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧، إلى أن :

"هذه الصراعات لم تتعلق بخلافة كينياتا بقدر ما تعلقت بالتوجه الاقتصادى للبلد، بمعنى أنها كانت ستسمح أو لا بخلق برجوازية وطنية أصيلة لديها وزن حاسم فى الجهاز الإنتاجى للبلد، بما فى ذلك أحدث

قطاعاته، فضلا عن تأثير حاسم فى جهاز الدولة " [٦١] .

إنهما يعتبران نقل الصراع الاقتصادى بين " الوطنيين " و " متعددى الجنسية " إلى الساحة السياسية بمثابة حجر الرحى فى تكوين الفرق المتحاربة على السيطرة على السلطة السياسية [٦٢] . يبدى كورى K. Currie وراى L. Ray نفس الملاحظة بالنسبة للفترة التالية حيث " البرجوازية الوطنية " ممثلة فى الأول ورأس المال العالمى، ممثلا فى الثانى[٦٣]. الصراعات المفتوحة بين الحليفين هى دليل عدم اكتمال الصراع على الخلافة.

فى هذا القسم، علينا أن نبحث هذه المقارنة التى تتضمن صراعات بين الأجنحة فى عملية الخلافة والتى يصفها جيدا فى حالة كينيا أنيانغ نيونجو:

: وفى منتصف السبعينيات، أصبحت فكرة الخلافة مسيطرة تماما على المستفيدين من عملية التراكم هذه ومن المفارقات أن نفس عملية التراكم كانت قد تطلبت فك التعبئة السياسية للمجتمع وإقامة نظام يعتمد على السلطة الشخصية المخولة لمنصب الرئاسة؛ ومع ذلك، فإنه يبدو أن هذه السلطة الشخصية سيكون من الصعب جدا إعادة إنتاجها فى حالة موت الرئيس، حيث إن جميع الأطراف المعنية قد حصلت على الحماية الحقيقية أو المفترضة من علاقتهم بالرئيس، ولن يؤيدوا مرشحا جديدا للرئاسة إلا بمقدار اعتقاد كل منهم بقدرته على الاستفادة من حمايته " [٦٤] .

لا تستطيع دراستنا أن تلقى بعض الضوء على دور المؤسسات الأخرى فى عملية الخلافة سوى داخل هذا السياق.

تصف الأدبيات التى راجعناها كيف ساعدت الرئاسة، خلال تطورها، على شخصنة وتركيز السلطة من خلال إخضاع الحزب والبرلمان والنقابات

والجمعيات المهنية، إلخ لسلطتها. فى حالة سنغال سنجور وكاميرون أهيديو، كانت الرئاسة حقا بمثابة توجيه إدارى وسياسى للدولة من خلال موظفى الرئاسة (السكرتارية العامة للرئاسة). وكانت نتيجة هذا النزوع نحو تنظيم السلطة أكثر كثيرا من مأسستها. وكان لذلك استتباعات كثيرة: بقرطة أدوات سلطة الدولة وإضفاء الشرعية على السلطة الاجتهادية للقادة واستخدامهم الواسع للقمع. وقد تم تخفيض دور ممثل هذه المنظمات والمؤسسات فى عملية الخلافة بشكل ملحوظ. إلا هناك، مع ذلك، حاجة فى هذا المشروع البحثى لتقييم الدور الفعلى لهذه المؤسسات والمنظمات.

- كثيرا ما خلق نظام الحزب الواحد فجوة حقيقية بين النخبة الحاكمة والمجتمع حيث إنه يحمى النخبة من أية معارضة. ولكى نحلل دوره فى الخلافة، من الضرورى أن نفهم طبيعة ودرور بعض الهياكل فى الساحة السياسية. كثيرا ما يكون الحزب ساحة المعركة بالنسبة لصراعات الأجنحة. فى موزامبيق وأنجولا وإلى درجة أقل فى تنزانيا، أثر الحزب بقوة على الانتقال " السلمى " للسلطة. ومع ذلك، فبالنسبة للحالتين الأوليين المذكورتين، يبدو أن طبيعة السلطة والزعامة المدرسية المتجذرة كان لهما أكبر الفضل فى تجنب الاضطرابات. (٦٥) بالنسبة لتنزانيا، كان الدور الوسيط للحزب أهمية فى الخلافة. لقد وفر إمكانية التخفيف من حدة الصراعات على السلطة (٦٦) تتمثل أهمية الحزب على وجه الخصوص فى العلاقات التى يحتفظ بها مع الإدارة وسلطة الدولة. وفى تخليهم عن منصبهم، فإن الزعماء مثل نيريرى وأهيدجو وسنجور احتفظوا بدورهم القيادى فى الحزب. وفى السنغال، أدت الأزمة الخفية بين ضيوف وسنجور

إلى إخراج الأخير من الحزب. أما فى الكاميرون، فإن أزمة الخلافة التى أصبحت شديدة العنف أسفرت ليس فقط عن عزل الرئيس السابق وإنما تحويل الحزب أيضا. ومن هنا تأتى قضية أولوية الحزب على الدولة، وقضية السلطة التى تتوفر للمرء على أساس سيطرته على الحزب أو الدولة(أو الإثنين). بالنسبة لمثل الكاميرون، لاحظ بايارت بالفعل فى كتابه الأول أن إجراءات مماثلة (المكانة العليا لأهيديو، والفصل غير الكامل بين من يحتل المنصب والهيئات أو الهياكل الرسمة، فى الفترة ١٩٦١ - ٦٢ الهامة)، ساهمت بالتأكيد فى دفع الحزب إلى الخلفية، بالمقارنة بمؤسسات الدولة الأخرى.

وفقا له، تتحقق أولوية الدولة على الحزب من خلال استخدام ملموس للسلطة [٦٧] . يذهب هذا التحليل إلى أنه عندما اندلعت الأزمة أثناء الفترة الانتقالية، فقد كان بالتحديد " البناء السياسى الذى هو نفسه منذ مؤتمر إيبولاوا " [٦٨] هو الذى انقلب ضده. إن الشروط الضرورية لاستعادة السلطة واستعادة سيادة الحزب أصبحت الآن غير قابلة للتحقق. يلاحظ هذا التطور نفسه فى السنغال. عندما قرر سنجور فى ١٩٧٠ أن يختار رئيس وزراء تكنوقراطيا، فإنه أطلق عملية قلبت منطق الاستيعاب فى هيكل الحكومة. فقبل ١٩٧٠، كان كل شخص يستولى على قسم فى الحزب ثم تتم ترقيته إلى موقع على المستوى المركزى، يغلب أن ينتهى به الأمر بالتعيين وزيرا. أما منذ ١٩٧٤، فقد صار ممكنا أن يصبح المرء وزيرا حتى قبل أن ينضم للحزب إذا توفرت له المهارة فى مجال معين. فى كينيا، يبدو أن اللجوء للقانون فضلا عن الدور الرئيسى الذى يلعبه المحامى العام فى الخلافة ينتمى

لنفس المنطق [٦٩] . تؤكد هذه التحليلات الحاجة لدراسة أدوار ووزن البيروقراطيات فى عملية الخلافة. :

- كثيرا ما ينظر للبيروقراطية كعنصر أساسى فى إستراتيجيات الخلافة بسبب منطقها السياسى. إنها تستطيع أن تلعب دورا وسيطا يعتمد على مدى استقلالها . ولكن ميلا E. Melleh ينفى عنها هذه القدرة عندما يكتب:

"فى البلاد التى لا تستطيع فيها الهيئات البرلمانية أو الأحزاب العديدة أو جمعيات المواطنين أو الصحافة أن توازن أو تسيطر على هذا الوزن الحاسم للبيروقراطية، فإن الأخيرة تنتهى أن تكون الموقع الوحيد للسلطة الحقيقة ...وتصبح هذه السلطة البيروقراطية التقنية مطلقة وكاملة، خاصة أن الاندماج بين الحزب والإدارة العامة يجعلها " غير قابلة للمعارضة ". وبالفعل، فمادامت جميع خيارات الدولة والحزب تتحقق وتتخذ طابعا ملموسا فى الإدارة العامة (دون أية سيطرة من جانب البرلمان أو أية جمعيات منتجة أخرى)، فإن أدنى معارضة لأعمال الإدارة تتخذ وجهة "سياسية "؛ ينظر إلى هذه المعارضة ليس فقط كتشكيك فى سلطة الإدارة وإنما كتشكيك فى السلطة " [٧٠] .

فى حالات كثيرة يستطيع المرء أن يلحظ المكانة العليا للإدارة التى تثق، مع الحزب والحكومة وأحيانا الجيش - أحد المراكز الحقيقية للسلطة . عندما يحين الوقت لكى يبنى الخليفة هيمنته، فإنه يبدأ بالانقضاض على "بارونات" الحكومة كما كان الحال فى السنغال والكاميرون.

سيكون إذن من المفيد فى هذا السياق وبالنسبة لكل حالة، أن نعود للملاحظات التى أبداها أنيانج نيونجو حول أطروحات أوشينج Ochieng

وكارينى Karini ، فيما يتعلق تحديدا بموقف الموظفين المدنيين فى أزمة الخلافة فى كينيا. يعتقد كل من أوشينج وكارينى أن المواطنين المدنيين لم ينضموا لحركة " تغيير الدستور " لأنهم كانوا محافظين. يشرح أنيانج نيونجو التأييد الذى أعطياه لموى وحلفاءه كما يلى : " قد نجد الشسب الأكثر معقولية لسلوكهم فى طبيعة رأس المال ذاتها والتى تخيفهم من تحدى السلطة القائمة إذا لم يوجد بديل حقيقى يتمثل فى فصيل مهيمن " (٧١).

السؤال هو : هل تستطيع نخبة مضادة أو نخبة بديلة مهيمنة أن تزدهر فى ظل هذه الأنظمة الشديدة الشخصنة ؟ إن هذا القيد يحدد بوضوح موقف الفصائل المتنافسة. إن قدرة هذه الفصائل على البقاء جنبا إلى جنب أو الاستمرار فى تدمير بعضها البعض تعتمد على إمكانية السماح بوقوع السلطة فى أيدى قطاع آخر معارض لنظام اليوم أو نظام الجيش، مثلا.

توجد عوامل أخرى فى عملية الخلافة. يبدو أن أهم هذه العوامل هو تدخل قوة ثالثة. بالنسبة لأغلب البلاد ، فإن هذه القضية لم يتم توثيقها ولا مراجعتها جيدا ، وذلك باستثناء سيراليون. بالنسبة لهذا البلد، يشير إليس Ellis إلى تلاقى المصالح اللبنانية والجنوب أفريقيا والإسرائيلية والإيرانية وحتى الأوروبية فى خلافة ستيفنس - مومو (٧٢) . فى حالة الكاميرون، تذكر التقارير والمعلومات أن فرنسا لعبت دورا فى اعتزال سنجور. تحتاج هذه العناصر للتحليل من أجل توليد نقاش حول موضوع غير معروف مثل موضوع أنظمة إعادة إنتاج الطبقات الحاكمة الأفريقية.

ينبغى أن تلقى الدراسة بعض الضوء على عملية بناء الهيمنة والعناصر التى تعبئها هذه العملية فضلا عن علاقتها بمختلف المؤسسات والفاعلين فى

الساحة السياسية، وذلك على أساس تحليل ملموس. وبكشفنا الدورالذى تلعبه القوى الأجنبية فى البلاد التى تتوافر عنها معلومات، سيكون من الممكن أن نعطى مضمون أكبر للتحليل.

بناء الهيمنة

إن تقلبات عملية بناء الهيمنة تظهر بوضوح الطبيعة غير المكتملة للخلافة. وهو عدم اكتمال يخبرنا بالكثير حول القيادة ومنطق الانصهار والتفكك الخاص بها .إن بناء الهيمنة هو بالتأكيد الخطوة الأكثر إيحاء فى عملية الخلافة . إنها اللحظة التى يختبر فيها النضج السياسى للطبقة الحاكمة . إنها تكشف الشقاقات بين القبائل، أقسام رأس المال المختلفة كما تكشف الشرعيات التى تدعى ويعاد إدخالها إلى لغة الدولة (القرابة، الإثنية، الدين، إلخ) ، بوصفها إستراتيجيات لتضييق أو توسيع الطبقة السياسية. إنها، بطريقة ما، تعرفنا بالمنطق الذى يحكم الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهى تسمح بمراقبة تعزيز السلطة وتوليد الأيديولوجية: إنها تحدد المجالات الكبرى الحاسمة بالنسبة لمستقبل الفاعلين السياسيين المسيطرين .

إن مثل هذه التيمة، إذن، مركزية بالنسبة للدراسة المقترحة. فهى أولا تشمل جميع الجوانب الهامة فى إستراتيجية الخليفة. وعلى الرغم من أن انتقال السلطة من زعيم لآخر لايعنى بالضرورة تغييرا فى النظام، فإنه يحدث تغييرا فى تخصيص السلطة - وبالتالى الثورة - داخل القيادة ، والمجموعات، والمصالح الاقتصادية التى تمثلها الفصائل. كما أنها تسفر

أيضا عن تغيرات في تخصيص السلطة والامتيازات للأفراد .

لذلك ،فإن عملية الخلافة تطلق مناخا مثقلا بالشكوك والمؤامرات والتوجس، خاصة أن السكان لا يشتركون في آليات اختيار الزعيم الجديد، رغم أنه من الممكن استخدامهم في بناء الهيمنة. ينبغي تناول عدة عوامل في هذا القسم :

- إن بحث الخليفة عن شرعية شخصية من خلال انتخابات عامة جديدة هي إمكانية ينبغي تحليلها. تتم الدعوة للانتخابات العامة إما من جانب الرئيس المعتزل لكي يؤكد اختياره أو من جانب الخليفة - الرئيس نفسه لكي يحتفظ بمسافة عن " حاميه ".وفي الحالات التي يتم فيها الجمع بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية ، فإن قرارا كهذا يمكن أن يسمح للرئيس المعتزل بإجراء اختيار جديد داخل القيادة.

يكون لأصل الخليفة تأثير إيجابي أو سلبي على بناء شرعيته الشخصية. وتبين الأدبيات التي راجعناها أن الخليفة صاحب الخبرة الإدارية والسياسية الطويلة يمسك بين يديه بكل الأوراق الرابحة تقريبا. فالحنكة السياسية ينتظر أن تضمن للرجل القوي الجديد قدرته على تعزيز سلطته من خلال الاستخدام الأمثل للرعاية والعقوبات في مكافأة الأصدقاء ومعاقبة الخصوم. يشدد جاكسون و روزبرج على أن :

"الخبرة العملية ... تسمح للقادة المنتظرين ببناء شبكات الصلات والأتباع؛ وتوفر لهم إلماما شاملا بالعمل الداخلي لماكينة الدولة والحزب؛ كما تعطيهم درجات متفاوتة من البروز والقبول العام " (٧٤) .

ومع ذلك، فإن الخبرة السياسية لا تعني بالضرورة السيطرة التامة على

اللعبة السياسية فى الحزب، إلا تحت غطاء الرئيس. إن الخلفاء التكنوقراط يواجهون الظرف الأصعب . وفى حين أن ضيوف قد أثبت بشكل مفاجئ قدرته على ممارسة المناورات السياسية والتحكم فى موظفى حزبه واحتواء مطالب المعارضة فى السنغال، فإن بيا، فى الكاميرون، قد وجد من الصعب جدا أن يكسب موقعا قويا فى الحزب وأن يتغلب على ألعاب الفصائل. هل يصح هذا على الآخرين القادمين من البيروقراطية أو الجيش، مثل مومو فى سيراليون أو نجوسو فى الكونغو أو بن على فى تونس، أو على الأقسام الحزبية التى انضمت لنظام الحزب الواحد مثل موى فى كينيا . وإذا كان على الخليفة أن يتجنب مهاجمة الزعيم قبل أن يتسلم منه السلطة، فإن وضعه يصبح غير مستقر وغير آمن فى نفس الوقت. تدل على ذلك الخبرات الفردية لعدة رؤساء وزارات.

فى هذا القسم، لماذا اختار الرئيس المعتزل خليفته، فى كل الحالات تقريبا، من خارج دائرة (رفاقه الأوائل بل وأحيانا من خارج دائرة أقرب مساعديه. هل يعود ذلك للظروف الأمنية ؟ يبدو أنه فى حالة واحدة فقط، الكاميرون، كان الاختيار مؤقتا، حيث أن أهيديو نفسه خطط لجولة ثانية. ما الذى يفسر هذا النوع من الاختيار ؟ وما هى أهميته الحقيقية ؟ فى كل الأحوال، فإنه دائما ما يرتبط ببناء صورة للخليفة " لبيعه " داخل وخارج البلاد " الصديقة " وفى هذا المجال، من المهم أن نذكر أن معايير الاختيار تعتمد على مفاهيم الأخلاق والمهارة التقنية.

يوصف بيا بأنه " رجل مستقيم، بسيط، صريح " [٧٥]. وقد استخدمت الصراحة والاستقامة والمهارة أيضا فى بناء صورة ضيوف. قد يفسر المرء

بناء الصورة على أساس أخلاقى بأنه ظاهرة مرتبطة بالأزمة الاقتصادية. وبتطبيق برامج التقشف الاقتصادى، فضلا عن تطوير إطار يميل لقبول الشخصيات غير ذات الخبرة السابقة فى الساحة السياسية. نجد فى خطاب الوداع لسنجور فى ديسمبر ١٩٨٠ دليلا ممتازا على ذلك، فإلى جانب تناوله لمهارة ضيوف الإدارية، أضاف قائلا :

"إنه يتميز عنى بالتخصص فى القانون والمالية. لقد كان الأول فى امتحان القبول بالمدرسة الوطنية، ومرة أخرى الأول على دفعته فى الامتحان النهائى. وقد اكتسب خبرة جيدة كمدير، وكحاكم لمنطقة، وسكرتير عام لوزارة الدفاع، ومدير ثم سكرتير لرئاسة الجمهورية، وأخيرا سكرتير عام لوزارة التخطيط . الواقع هو أن المشاكل التى تواجه السنغال وغيرها من بلاد العالم، وخاصة البلاد النامية، هى مشاكل اقتصادية ومالية. والسيد عبده ضيوف خبيرا فى هذا الأمر تحديدا [٧٦] .

هل يمكن أن نجد فى البلاد الأخرى هذه المرحلة الأولية فى بناء هيمنة الخليفة ؟ هل نشهد نفس ستار المهارة السياسية كما هو الحال فى السنغال والكاميرون، وهى مهارة تظل مع ذلك المشكلة الأولى لطبقة سياسية غير مطيعة ومستعدة دائما للتفاوض ؟

إن حاجة الخليفة لمحاكمة الثروة ترتبط بالطابع الإرثى الجديد للدول والطبيعة المرتزقة للأنظمة السياسية. إنها تناقض تصور الناس عن الخليفة وتلتزم منطق القوة . فى هذا النوع من الحكم الشخصى، يجادل أصو بمركزية " عدم القابلية للمنازعة من الناحية المادية " [٧٧]. بالنسبة لمن يحتل السلطة. إن هذا مهم جدا حيث إنه، فى المرحلة الأولية للخلافة، يتفاقم

الصراع على التأثير وتستثار الشهيات، فى حين يعود النشاط إلى القضية الإثنية وهو كثيرا ما يؤدى إلى عمل السلطة التنفيذية. يعود منطق تراكم الثروة هذا إلى ما يسميه بايارت فى حالة الكاميرون " إستراتيجية تعظيم رئيس الدولة " [٧٨] . فى حالات كينيا السنغال وسيواليون، يتم افتراض بعض الأمور . ومع ذلك، فسيكون من المفيد أن نرى كيف أن المعونة الأجنبية - كميكانيزم لتراكم الثروة من جانب الطبقات الحاكمة- تساعد على تعزيز سلطة الخليفة. وتتعلق مسألة أخرى بأية قطاعات اقتصادية يقوم الخليفة وأتباعه باستخدامها ليس فقط لكى يراكموا رأس المال، وإنما لكى يسيطروا على مصادر تراكم رأس المال. وفى هذا المقام، يميل المرء لتبنى الملاحظات الموجبة لأنيانج نيونجو الذى يشير إلى أن مصدر التراكم الرئيسى للطبقة الحاكمة فى ظل كينياتا هو القوة وفى ظل موى، اللحم والسكر والقمح والذرة ...[٧٩]. ماهو موقع مثل هذه الطبقة الحاكمة من هذه الإستراتيجية حيث استحوذت شبكات اقتصادية متعددة الأنواع على الساحة الاقتصادية الأفريقية ؟

هذه أسئلة هامة، خاصة أنه فى أغلب الأحوال يطرح مجاز الانتعاش، كما فى حالتى الكاميرون وتنزانيا. مشكلة " إضفاء الطابع الأخلاقى" على الحياة العامة[٨٠]. ألا يوحى هذا المنهج بالبحث عن السيطرة مما يؤدى إلى فرض الخليفة - الرئيس بوصفه متعهد المناصب الوحيد ؟

إن إعادة التنظيم فى تخصيص السلطة، وبالتالى الثروة، هو النتيجة الكبرى لذلك. ولإعادة التنظيم هذه تأثير على كل من " رجال الأعمال " والسياسيين :

أ) بالنسبة لرجال الأعمال، هناك أكثر من منطق تم تطويره. يبدو أنه تم إستخدام أداتين فى أغلب البلاد المعنية : محاربة الفساد والليبرالية الاقتصادية. فى السنغال تم فى ١٩٨١ تبنى القانون المتعلق بالسيطرة على تراكم الثروة الممنوع [٨١]. وفى كينيا، اتهم المنشقون على النظام بأنهم "خونة ولصوص" أو " مهربون ومتعاملون فى السوق السوداء " [٨٢]. وفى الكاميرون، اتخذت الحرب الصليبية ضد الفساد قناع التشدد. كان هناك شعور بأهمية مقاومة جماعات رجال الأعمال المسلمة والباميلكية Bami-leke (وخاصة التجار) الذين كانت لهم مستودعات خالية وحصلوا على تسهيلات بنكية غير مسموح بها [٨٣].

وفى الوقت نفسه. فإن كل من ضيوف وبيا قد فتح حزبه أمام دوائر رجال الأعمال التى بدت أقل تسيسا. كان هدف الاستراتيجية التى تم تنفيذها هو الحد بشدة من القوة الاقتصادية للمجموعة المسيطرة المرتبطة بالرئيس السابق. وبشكل جوهرى أكثر، فإن الحرب الصليبية ضد الفساد مثلت السيف المسلط على رقاب " البارونات " بغرض إجبارهم على الطاعة. لم يكن المقصود إبادتهم، وإنما وضعهم تحت سيطرة الرئيس الجديد. كانت هذه طريقة لتحييدهم، بحيث لا يشكلون ائتلافا ضد النظام الجديد. تم الجمع بين سياسية " التشدد " والليبرالية الاقتصادية. فى هذا المقام، كانت برامج التكيف الهيكلى عاملا مساعدا للخليفة مما أسهم فى القضاء على الوكالات الطفيلية (وكالات حكومية وغيرها فى الوقت نفسه، فإن هذه السياسات الجديدة سمحت بفتح آفاق غير مسبوقة لتراكم الثروة مخصصة للقطاعات الجديدة من النخبة المرتبطة بوصول الخليفة للسلطة، لقسم من

البرجوازية الصغيرة. يظهر أنيانج نيونجو بوضوح شديد غموض الشعارات على غرار "الحرب ضد الفساد او التشدد " عن طريق الإشارة إلى أنه ": فى سياقها السياسى والاقتصادى، فإن " محاربة الفساد " يجب بطريقة ما أن تتهم جزءا من رأس المال بالإثراء غير المشروع، وذلك بغرض نقل هذه الثروات لأولئك الذين ينتظر أن يمنحوا النظام تأييدهم السياسى (٨٤) .

ب) من الأصعب بمكان استيعاب الجانب السياسى من المناهج التى يتخذها الخلفاء. إنه يتعلق بالمشكلة التى تناولناها أعلاه، بمعنى أن "محاربة الفساد " تمثل رافعة للتعبئة الجماهيرية، وربما تكون اللحظة الوحيدة فى عملية الخلافة التى يعاد فيها إدخال السكان إلى الساحة السياسية. تعزز الفترة الانتقالية التعبير المتزايد عن الآراء، الذى يتجاوز الحدود التى تضعها النخبة الحاكمة. وهى تسمح بذلك بصفة خاصة مع تضاؤل قدرة الرئيس السابق على ممارسة العنف و/أو الشمولية الوطنية مع تركه للرئاسة. وهنا كذلك يصبح الانفراج السياسى أو اللبرلة السياسية)الحقيقية أو المفترضة) رافعة لإعادة تخصيص السلطة وتوزيع الثروة. فى السنغال مثلا، ما إن حصل ضيوف على السلطة إلا و أعاد " التعددية السياسية ودعا لدولته التعليم والتدريب " لكى يعيد توطيد المثقفين اليساريين فى الساحة السياسية ويضيف بالتالى قدرة التعبئة والمقاومة لدى الفاعلين الاجتماعيين الذين كانو قد أصابوا " النظام السنجورى " بالاضطراب، بما فى ذلك طلبة ومدرسى الجامعات والمدارس (٨٥) . كانت السكرتارية العامة للرئاسة أداة التوازن فى علاقات القوة بين الحزب والإدارة لصالح الإدارة. إن جين كولين Jean Colin الذى كان مهندس هذه السياسة تصرف كواق،

حيث توجهت إليه انتقادات المعارضة وأقسام الحزب الحاكم التى تعرضت مصالحها للخطر بفعل هذه السياسة. ووفقا لبايارت، تصرف بيا بطريقة مماثلة خلال السنتين الأوليين لحكمه. يرى أنيانج نيونجو أن كلا من منهجه والأهداف المرجوة " قد أثبتا " أن الأمور الضرورية لإعادة إنتاج واكتمال التحالف المهيمن قد بدأت " [٨٦] .حاول كل من بيا وضيوف وموري اللجوء لإستراتيجية تستعيد تأييد أقسام من الطبقة الحاكمة كانت قد همشت فضلا عن ممثلى " الطبقة الوسطى الانتهازية "، بغرض بناء هيمنتهم ، بينما ساهموا من ناحية أخرى فى عملية القطيعة التى خلقتها الأجيال السابقة.

حول هذا القسم، ينبغى تناول عدة عوامل : أ) هناك حاجة " لصحوة " لمحاولة تجديد الهيئة داخل الحزب وتوفير وسائل التخلص من " البارونات " المرتبطين بالرئيس السابق. الخطوة الأولى فى عملية القضاء عليهم هى إخراجهم من الحكومة. ومن جهة أخرى، يمنح " البارونات" مناصب بلا عمل كتعويض (السنغال). وبهذه الطريقة، فإنهم لا يصلون إلى درجة القيام بتمرد مفتوح. فى أحيان كثيرة جدا ، يكون اعتزال " البارونات " من خلال انتخابات منظمة لتجديد السلطات المركزية والمحلية للحزب (الكاميرون، كينيا ، سيراليون) [٧٨].وفى السنغال، تم استكمال هذه الإستراتيجية بخلق " مجموعات تأييد " موالية للرئيس ومختلفة عن الحزب وناقدة له. تحاول مثل هذه المجمرعات إقناع الحزب بالحاجة لخلق حزب جديد.

ب) كثيرا ما يرفض البارونات تقديم أنفسهم كأكباش فداء، وقد تؤدى قدرتهم على المقاومة إلى تعطيل عمل الحزب بسبب الشبكات القوية التابعة لهم وقاعدتهم الاجتماعية الواسعة. ومع ذلك، فعلينا أن نضع فى الاعتبار

عنصرا أساسيا آخر في منطق الحزب الحاكم يمثل مفارقة في عملية " التحديد "مناضل اليوم، بارون غدا " [٨٨]، وهذا اقتباس من العنوان الشديد الإيحاء لمقال مدوّ لأسين سيك Assene Seck ، أحد " بارونات " الحزب الاشتراكي السنغالي.

ج) مع تحديدها للاختلافات، تحاول القيادة الجديدة تعزيز فكرة خلق حزب جديد يحمل المشروع الرئاسي وفكرة " التجديد والانفتاح ". ولكن لأسباب تكتيكية، فإن الرئيس الخليفة يضطر للجوء للطرق الملتوية واتخاذ أنصاف الإجراءات، وهو منهج يولد الفتور. في السنغال، على سبيل المثال، ميز الصراع بين " المجددين " و " المحافظين " المؤتمرات العديدة للحزب الاشتراكي السنغالي منذ ١٩٨١، إلا أنه لم يكن بوسع أي من الاتجاهين المتنافسين ادعاء التأييد الحاسم له من جانب الرئيس ضيوف. لقد كان هذا المنهج حتميا ، خاصة أن " البارونات" استطاعوا ، للمرة الأولى في الانتخابات، القيام بالتدابير التي تضعف صورة الرئيس لدى الرأي العام. وفي الواقع علينا أن نلحظ أن الرئيس ليس معنيا بالضرورة باستبدال مجموعة بأخرى، وإنما يلعب دور تحكيمي، يوازن علاقات القوى بين الأقسام العديدة لكي يسيطر على الحزب، وذلك من خلال اختيار وإستيعاب أنصاره داخل القيادة العليا. هذه بالفعل هي الطريقة التي يستطيع بها الرئيس المحافظة على بعض الاستقلالية لنفسه إزاء طبقة حاكمة مهيكلة سياسيا واقتصاديا ولا يتصور إمكان القضاء عليها جذريا. إن الهدف الوحيد هو إضعاف بعض الفاعلين السياسيين . وفي هذا السياق التي تسيطر عليه الصراعات الفصائلية، يكمن افتراض أن الرئيس يشتق سلطته من قدرته

على إثارة المواجهات بين المجموعات المتنافسة. ويتم احتواء هذه المواجهات داخل الحدود التى يحددها هو نفسه. إن سلطته بالأهمية التى تجعله يحدد قواعد اللعبة، فضلا عن توفير المكافآت والعقوبات.

حول هذا الموضوع، فإن السؤال هو عما إذا كان استنتاج بايارت المتعلق بالكاميرون صحيحا فى كل الحالات. إنه يلحظ أنه :

"فى حين أن تحديد فروع الحزب القاعدية يضفى على الانفتاح الديمقراطى اتساقا طالما سعى الرأى العام إليه ولكنه كان يؤجل باستمرار بسبب تقلبات أزمة الخلافة، فإن نتيجة هذا التجديد دعمت سياسة التسوية والتراضى مع الشرائح القديمة للهيئة السابقة، والتى إنتهجها، بيا آخذا مخاطرة الاتهام بعدم الحسم" (٩٠).

كان لعدم الحسم هذا أيضا تأثيره على التعامل مع مجتمع رجال الأعمال. ووفقا لأنيانج نيولجو :

"الرؤساء المعينون حديثا وأتباعهم لديهم موقف شديد الغموض إزاء عملية المقرطة وإزاء تصريحاتهم خارج الحزب" .

هكذا، فإن انتقاد للنظام سرعان ما يوصف بالعداء للوطنية ولعل الاعتقالات الأخيرة فى الكاميرون، وخاصة اعتقال نقيب المحامين السابق، يوند بلاك Yondo Black ، تقدم مثلا جيدا على ذلك.

إنهم شديدو السلطوية لأنهم لا يعرفون دائما بالضبط التكتيكات التى سيلجأ إليها خصومهم لكى يقوضوا استقرارهم" (٩١) .

وفى حالة كينيا، فى الواقع، أبرز السياسيين " النيايو " Nyayo قد تجنبوا، بطريقة طقوسية تقريبا، المشاكل الحقيقية للبلد ووضعوا ثقتهم فى

تكنوقراطية مكونة من الموظفين غير الميالين للإبداع أو لإيجاد حلول لتلك المشكلات [٩٢]. ويضاف إلى ذلك الدور الذى تلعبه بعض المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. والقيادة الجديدة لا يزعجها على الإطلاق " تجنب " الساحة السياسية وتعزيز التعامل الإدارى مع المشاكل السياسية، وهو أمر يولد الأزمات قد يفسر هذا التأرجح بين السلطوية والليبرالية فى فترة الانتقال.

د) تلعب الأيديولوجية دورا هاما فى عملية الخلافة. فالتغيرات التى تشهدها تسمح بمراقبة كيفية إعداد الخليفة الرئيس لـ " جسم عقائدى " يجعله فى أحسن موضع فيما يتعلق بالتراث. أولا، هناك تيمة " التغير فى ظل الاستمرارية" التى تدعو للتهدئة والتراضى فى الوقت الذى توفر فيه للقيادة الجديدة أدوات تطوير " رؤيتها الخاصة للعالم " من عناصر شديدة التنافر. ولكى تعزز الوحدة، فإن القيادة الجديدة تلجأ للانشقاقات بين المجموعات المتنافسة، وكذلك " الكلمات " التى كانت مستبعدة من إطار الأيديولوجيا السائدة، مما يسمح برسم الخط الفاصل بين الشرعية واللاشرعية.تدلل على ذلك جيدا فلسفة ى نيانو " (وهى خليط من المسيحية، وأيديولوجية التنمية، والبلاغة الأفريقية التقليدية، والثقافة السياسية للسبعينيات [٩٣]. " التغير فى ظل الاستمرارية هو مرحلة واحدة فقط، تحتوى مع ذلك على مقدرة متأصلة على التحرك إلى مراحل أخرى، أى انتقاد التراث وخلق أيديولوجيا جديدة. إن منهج الخطوة خطوة هذا بطئ: أولا، يبدأ الناس فى الحديث حول التجديد (الكاميرون) أو الإجماع الوطنى(السنغال) وبالتدريج يتحول جانب " الاستمرارية " إلى شعار

سياسى فارغ، فى حين تختفى الإشارة إلى السلف. يتيح الرئيس الجديد لنفسه إنتاج صورته، فضلا عن قصة صعوده الاجتماعى ومع ذلك، فإن الليبرالية المرتبطة بعدم تجانس إنتاجه الأيديولوجى تتخذ على سبيل المفارقة طابعا قمعيا متزايدا.

استنتاج

من خلال العرض السابق، نستطيع أن ندرك بسهولة أن أدبيات الخلافة لها منطقها ونهجها الخاصين. إن دراسة بناء الهيمنة المطلوبة محدودة جدا لأسباب عديدة. ويبدو أن أهم هذه الأسباب هو مسألة مدى إمكانية توقع خلافة نظامية فى البلاد الأفريقية. يصعب تناول مقولة القابلية "للتوقع" - التى طرحها جاكسون و روزبيرج - فى الظروف الحالية، بسبب افتقاد التجرد التاريخى والنصوص القانونية المختبرة المتعلقة بحل مشكلة الخلافة. لقد ناقشنا هذه المسائل باستفاضة على مدى هذه الوثيقة. وفى حين يعتبر جاكسون و روزبيرج الخلافة مصدرا للأزمات، فإن هيوجز وماى يجادلان بأن:

"المعلومات المتاحة تشير إلى أن إمكانية الانتقال النظامى للسلطة داخل الأنظمة الشديدة الشخصنة قد تم التقليل من أهميتها أو إخفائها بفعل موجة التدخل العسكرى [٩٤].

تساعد هذه العوامل على فهم الحاجة لإجراء دراسة للخلافة " القانونية" وبناء الهيمنة الخاصة بالجيل الثانى من القادة فى أفريقيا. وحول هذه القضايا، لاتوجد استخلاصات عامة حيث لم تدرس سوى حالات قليلة.

إننا معنيون بالأساس بسد هذه الفجوة، عن طريق تشجيع إجراء البحوث التى قد تؤدى إلى تحديد وتحليل بعض القوانين المطردة - سواء إمبريقيا أو نظريا. إلى أى مدى يمكن بناء نموذج للخلافة يستطيع أن يساعد على إجراء المقارنات ؟ لقد اعتمدت هذه الوثيقة كثيرا على خبرة بلاد ما تحت الصحراء، مما أثر بشكل واسع على الإشكاليات التى ناقشناها. ومن حيث المناطق الجغرافية، هناك أدبيات أكثر مما هو متوفر حول البلاد اللوسوفونية Lusophone . إننا نفكر خصوصا فى أنجولا وموزمبيق كجزء من البلاد التى ينبغى تناولها. تنطبق هذه الملحوظة أيضا على الجزائر وتونس ومصر. ينبغى تناول جميع هذه البلاد، إذا أمكن، فى هذا المشروع. بهذه الطريقة، يمكن تناول قضية الخلافة " القانونية " ، مع الأخذ فى الاعتبار النطاق الواسع للبلاد الأفريقية.

وبالمثل، فإننا لا ندعى أننا تناولنا جميع القضايا المطروحة فى هذا المشروع. ولكننا طرحنا قضايا أساسية يمكن أن تسمح بالمزيد من التأملات حول الموضوع الذى اخترناه. ومن الواضح أن دراسة عملية الخلافة وبناء الهيمنة تظهر الديناميكيات والفاعلين والمصالح الاقتصادية والدبلوماسية والإثنية والعسكرية التى تشكل بنية الأنسجة السياسية فى أفريقيا. ينبغى أن يتمركز المشروع المقترح حول طريقة تداخل وتضافر هذه العناصر فى كل حالة مدروسة.

وبالفعل، فإننا نؤمن بأن القيام بعمل حول هذا الموضوع يوفر فتحا هاما فى معرفة المجتمعات السياسية الأفريقية واحتمالات الديمقراطية.

إن النقاش الحالى حول القوى الاجتماعية الأفريقية فى مواجهة الأداء

البائس للأنظمة القمعية، والذى يقوده فى بعض الحالات مغامرون مستنيرون من كافة الألوان الأيديولوجية، يدفع للمطالبة بظروف اقتصادية واجتماعية أفضل . إن الطبيعة " الطفيلية " الواضحة تماما الآن لكل من الدول "اليمينية " و " اليسارية " يتم عرضها كسبب للركود. ولكى تبتكر ميكانيزمات جديدة للحصول على المساعدات والمعونات فى نظام دولى يتعرض لتغيرات سريعة، فإن المجموعات الحاكمة تلجأ لبرامج الإصلاح السياسى. إلا أن اهتمامهم الأساسى يذهب لضمان استمرارهم فى السلطة من خلال الإصلاحات الدستورية السطحية بهدف تعجيز الجماهير الشعبية فى حين يعوقون مطالب " الطبقات الوسطى الانتهازية ". لا يوجد مؤشر على أن مثل هذا المشروع سينفذ القادة الأفارقة الذين جعلوا العنف والإفساد الأخلاقى لشعوبهم مبدأهم الحاكم. إن القضية المطروحة اليوم هى مستقبل هذه " المجموعة الاجتماعية المهيمنة الاستراتيجية " [٩٥] التى احتلت الدولة ومصادر تراكم الثروة. وهى مجموعة - تندمج فيها تماما الكفاءة السياسية والتقنيه. البيروقراطية. إن القاعدة الاجتماعية لسلطتها المتضائلة سريعا فضلا عن شحوب الموارد المحلي وصعود المطالب الشعبية، تمثل تهديدات مباشرة لهذه المجموعة. هل ستجد الإنقاذ فى تجديد الهيئة الحاكمة، أو فى تسوية مع المعارضة التى كثيرا ما تكون مفككة، أو فى سلطوية يعاد تعزيزها ؟ هذه أسئلة مفتوحة.

١- G. Balandier (1965: 139)

٢- J. F. Bayart (1989 : 223)

٣- المصدر السابق ص ٢٢٥.

٤- A. Morice (1985: 119)

٥- F. Cooper (1981 : 18).

٦- D. C. Martin (1988: 204)

٧- J. Copans (1987:2)

٨- J. W. Harbeson (1987)

٩- مصدر سابق ص٣.

١٠- مصدر سابق ص٥.

١١- J. F. Bayart (1989: 198)

١٢- R. H. Jackson and C. G. Rosberg (1982: 68)

١٣- A. Hughes and R. May (1988: 20)

١٤- R. Fatton Jr. (1987)

١٥- الرموز المستخدمة هي تلك الخاصة ب Jackson and Rosberg (1982) وبالنسبة للآخرين D. Rustow (987), L. Sylla (1983) and S. Decalo (1985).

١٦- J. Blondel (1980 : 83-85)

١٧- R. H. Jackson and C. G. Rosberg (1982: 67).

١٨- J. F. Bayart (1989: 260-261)

١٩- المصدر السابق.

٢٠- B. Asso (1981: 217-226)

٢١- المصدر السابق ص ٢٢٨.

٢٢ - حول هذا الموضوع، انظر:
F. Mellah (1984: 16); P. Anyang' Nyong'o (1981: 16); J. F. Payart (1986:19)' R.H.Jackson and C. G. Rosberg (1982: 67-8)

٢٣- J. Blondel (1968: 83-85)

٢٤- D. Rustow (1967: 168)

٢٥- R. M. Jackson

٢٦- P. Anyang' Nyong'o أما بالنسبة لـ B.Asso (1981:228) فإنه يكتب أنه بسبب الرئاسة كسلطة إشرافية، فإن خلافة الرئيس هي أساساً عملية إستيعاب، ولذلك يمكن بلورة نظرية أصلية للدوفينية في الأنظمة المدنية الأفريقية.

٢٧- يلاحظ جاكسون وروزبرج (١٩٨٢ : ٧٠-٧٧) أنه في عدد قليل من الأنظمة، حاول الحاكم أن يعين «دوفين»، عادة بواسطة التعديل الدستوري. إن المصطلح الذي يشير إلى ولي العهد في فرنسا قد استخدم في بعض البلاد الأفريقية المتحدثة بالفرنسية في التأملات حول الخلافة - خصوصاً في السنغال وساحل العاج والكاميرون.

٢٨- حول هذا الموضوع انظر : Third World Quarterly (1988), Jackson and Rosberg (1982), Asso (1976:

147-160 and 1981).

٢٩- R. H. Jackson and C. G. Rosberg (1982: IX)

حول هذا الموضوع انظر B. Asso (1981: 20) الذى يعتبر أنه يمكن توقع مؤسسة مثل الرئاسة، وبالتالى نقض المؤسسية. في حين أن Kader Voye (1990) يصر على أن منطق السلطة السنغالية هو منطق مؤسسات فاقدة للمصداقية (Sud- Hebdo 93, 2/2/90)

وبالنسبة لكينيا يلاحظ أنيانج نيونجو Anyang' Nyong'o (1981: 16) نفس الملحوظة ويبين كيف أن تأسيس سلطة كنياتا سار جنباً إلى جنب مع تدمير الثقافة المؤسسية والتعددية لكينيا.

٣٠- B. Asso (1981 : 220)

٣١- Fraternité Martin 10/4/03 quoted by J. F. Bayart (1989: 275).

٣٢- P. Anyang' Nyong'o (1981: 7-8)

٣٣- المصدر السابق ص ١٥.

٣٤- J. F. Bayart (1986: 7)

٣٥- J. F. Bayart (1979: 138)

٣٦- يوحى عنوان مقال سيلا L. Sylla (1982: 11) بالكثير. إنه يكتب : «القضية الأساسية بالنسبة للتنمية السياسية في أفريقيا في السنوات الأخيرة هى قضية خلافة الزعماء المتمتعين بالكاريزما. (١٩٨٢: ١٠). وهو يربط نفسه فيما يتعلق بهذا الموضوع بكلافام C. Clapham الذى يعتبر أنه في الأنظمة الأتوقراطية والنبوية «تكون مسألة الخلافة دائما مسألة حرجة» (١٩٨٥: ٧٦). ويذكر هوج

ومای A. Hughes and R. May أن «انتقال السلطة صار يعد «أزمة» استقرار واستمرار وليس اختباراً للنضج السياسى» (١٩٨٨: ١)

٣٧- Decheix (1967:329)

٣٨- B Muslaw (1988: 26-27)

٣٩- A. Hughes and R. May (1988: 15-16)

٤٠- B. Asso (1981: 227)

٤١- J. F. Bayart (1986: 13)

٤٢- J. F. Bayart (1989: 229)

٤٣- P. Anyang' Nyong'o (1981: 20)

٤٤- المصدر السابق ص ٢٢.

٤٥- القضايا التي يثيرها التداول تفسر لماذا يعتبر أغلب الكتاب هذه العملية اختباراً للنضج والاستقرار السياسى أو عاملاً يؤدى للأزمة.

٤٦- R. H. Jackson and C. G. Rosberg (1982: 69)

٤٧- J. Catwright (1983: 76)

٤٨- S. Decalo (1985:3)

٤٩- R. H. Jackson and C. G. Rosberg (1982: 267)

٥٠- J. f. Bayart (1989: 299-301)

٥١- R. H. Jackson and C. G. Rosberg (1982: 267)

٥٢- إن هذا صحيح خاصة أنه فى الكاميرون وكينيا، يشير الانتقال من الرئيس المؤسس إلي الرئيس الخليفة فضلاً عن الإخلال بالتوازن الاقتصادى والمالى إلي أن هناك انتقالاً سريعاً من ديناميكية التجميع إلى ديناميكية التفكك، من القوة المجانية إلى القوة الطاردة (للنخبة

الحاكمة) وفقا لبايارت J. f. Bayart (1989: 196- 197)

٥٣- J. F. Bayart (1989: 272), انظر أيضـا بورمـاند D.Bourmand (1988 : 111) الذى يثبت بشكل مقنع تماماً أن الأطراف تملك موارد سياسية إزاء السلطة المركزية (على مستوي الحزب) ويكتب أن «جميع الأحزاب السياسية المحلية يتم السماح بها بشرط عدم المساس بسلطة الدولة»؛ حول عملية الاستيعاب هذه وتشكيل العلاقة بين السلطة المركزية والأطراف من خلال وساطة الوسطاء، انظر أيضاً، بالنسبة للكونغو: Africa Confidential 10/17/1984; بالنسبة للسنغال D. Cruise O'Brien (1975), M. C. M.C.Diop and M. Diouf (1988 and 1989); وبالنسبة للكاميرون F. F. Bayart (1979; 1986, 1989); و بالنسبة لسيراليون R. Tangri (1982) and A. Cohen (1981)

٥٤- R. Tangri (1985: chap.2)

٥٥- بالنسة لتنزانيا، انظر: D. C. Martin (1988: chap. xiv) وبالنسبة للكاميرون انظر دراسات ايارات الموجودة فى قائمة المراجع.

٥٦- J. F. Bayart (1989: 29)

٥٧- B. Asso (1981: 228-29)

٥٨- يعطى باريات J. F. Bayart (1986: 15-19); أهمية محدودة لهذا العامل، فى حين أن أنيانج نيونجو يعطيه أهمية مبالغاً فيها إلى حد ما عندما يحلل مشروع جيما GEMA ومع ذلك يعتبره «تنظيماً رأسمالياً». وبالمثل فإن كلا من هابورد وكاندبه F.M.Hayward and J. O. Kandeh (1987:43) يصر على

الشبكة العائلية المتعددة الإثنية لومو، خليفة ستيفنز. وفى نفس هذا الإطار وحول البلد نفسه، يصف تانجرى R. Tangri (1982: 17) الشقاقات والعضوية على أسس إثنية، داخل الطبقة السياسية والجيش، وهى عناصر تؤدى إلى إقامة مؤسسات الوصاية.

٥٩- J. F. Bayart (1986: 6)

٦٠- يشعر أنيانج نيونجو أن من الضرورى الربط بين المصالح والهياكل المؤسسية أو المنظمات المنخرطة في الصراعات السياسية، وذلك من أجل تحديد شرائح رأس المال الممثلة فى المعسكرات المنخرطة في مختلف الصراعات السياسية، حيث إن شرائح رأس المال لا يمكن أن تتواجد فى هذه المعسكرات إلا من خلال تمثيلها في العمليات السياسية (1987: 20-1)

٦١- G. Dauch and D. C. Martin (1985: 58)

٦٢- المصدر السابق ص٧٣.

٦٣- K. Cuurie and L. Ray (1985: 565-567)

٦٤- P. Anyang' Nyong'o (1981:19)

٦٥- انظر حول الموضوع: A. Hughes and R. May (1988: 15)

٦٦- انظر

D. C. Martin (1988: chap. XIV) and R.Tangri (1985: chap 2)

٦٧- J. F. Bayart (1979: 163-162)

٦٨- J. F. Bayart (1986: 13)

٦٩- P. Anyang' Nyong'o (1981: 19-20)

٧٠- F. Mellah (1984: 81)

٧١- P. Anyang' Nyong'o (1981: 21-22)

٧٢- S. Ellis (1988: 69-75)

٧٣- J.F. Bayart (1988: 69-75)

٧٤- R.H. Jackson and C.G.Rosberg (1982: 20). في الحالتين - مومو في سيراليون وزين الدين بن علي في تونس - تبدو هذه الخبرة ذات صلة بالسيطرة التي حققاها على أجهزة المخابرات أكثر منها بخبرة سياسية خالصة.

٧٥- J. F. Bayart (1986: 10)

٧٦- M. C. Diop and M. Diouf (1984: 10)

٧٧- B. Asso (1981: 222)

٧٨- J.F. Bayart (1986: 19)

٧٩- P. Anyang' Nyong'o (1981: 24-25)

٨٠- يذكر باريات J. F. Bayart (1986: 22) أن بعض أعضاء «لجنة السيطرة» الخاصة بالحزب حصلوا على مكنسة أثناء زيارة بول بيا لجنوب الكاميرون.

٨١- M. C. Diop and M. Diou (1984: 14)

٨٢- P. Anyang' Nyong'o (1986: 23-4), K. Curie and L. Ray (1985: 582-90) and P. Stamp (1985: 5)

٨٣- J. F. Bayart (1986: 17)

٨٤- P. Anyang' Nyong'o (1981: 23-4)

٨٥- M. C. Diop and M. Diouf (1988)

٨٦- J. F. Bayart (1989: 193)

٨٧- إن حالة سيراليون التى راجها لوك D. F. Luke تبين جيداً هذا الموضـوع يكتب لوك (١٩٨٨: ٧٧) : «كـان مـومـو على صـواب فى تقديره أن العملية الانتخابية كانت أفضل وسيلة لإدخال بعض الوجوه الجديدة وتأكيد سلطته على زملائه على المدى القصير».

٨٨- Assane Seck (1987)

٨٩- انظر: M. C. Diop and M. Diouf (1984) and J. F. Bayart (1986: 15)

٩٠- J. F. Bayart (1981: 26)

٩١- P. Anyang' Nyong'o (1981: 23)

٩٢- المصدر السابق ص٢٤.

٩٣- فى هذا الموضـوع انظر: S. Katz (1985) and P. Anyang' Nyong'o (1981: 22-23)

٩٤- A. Hughes and R. May (1988: 4-5)

٩٥- F. Mellah (1984: 81)

Bibliography

Anise, L. "Trends in leadership succession and regime change in African Politics since Independance", *African Studies Review* 17 (3) Dec. 1974.

Anyang' Nyong'o, P. "Succession et héritage politique. Le Président, l'Etat et le Capital après la mort de Jomo Kenyatta", in *Politique Africaine* I (3) Septembre 1981, pp. 7-25.

Asso, B. *Le Chef d'Etat Africain.* Paris, Albatros 1976.

- La Présidence et l'institutionnalisation du pouvoir en Afrique Noire in Etat et Société en Afrique Noire. Actes du colloque organisé à Paris au Centre de Recherches Africaines, 19-20 septembre 1980. *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer* T. LXVIII 1981.

Balandier, G. "Problématique des classes sociales en Afrique noire", in *Cahiers Internationaux de Sociologie*, XII, (38) 1965.

Bayart, J. F. *L'Etat au Cameroun.* Paris, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1979.

L'Etat en Afrique: La politique du ventre, Paris, Fayart 1989.

"La Société politique camerounaise (1982-1986)", in *Politique Africaine*, 22, juin 1986, pp. 5-36.

Blondel, J. *World Leaders*, London - Beverly Hills, Sage 1980.

Bourmaud, D. *Histoire Politique du Kenya: Etat et Pouvoir local.* Paris, Karthala, 1988.

Boye, K. "La Crise des Institutions" *Sud-Hebdo* (92), 23/02/90.

Carter, M.C. et O'Meara, P. *African Independence: The Twenty-Five Years*, Bloomington Indiana University Press, 198

Cartwright, J. *Political Leadership in Africa.* London - Camberra Croom Helm 1983.

Chabal, P. (ed) *Political Domination in Africa: Reflections on the Limits of Power.* Cambridge. Cambridge University Press 1986.

Chatterjee, P. *Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative discourse* London Zed Press.

Clapham, C. *Third World Politics: An Introduction.* London - Sydney Croom Helm 1985.

Cohen, A. *The Politics of Elite Culture*, Los Angeles, UCLA Press 1981.

Cooper, F. "Africa and the World Economy", in *African Studies Review* 24 (2-3) juin-septembre 1981.

Coulon, C. *Le Marabout et le Prince*, Paris, Pédone, 1981.

Cox, T. *Civil-Military Relations in Sierra Leone: A case study of Soldiers in Politics.* Cambridge, Mass. Harvard University Press, 1976.

Cruise O'Brien, D. *Saints and Politicians.* Cambridge, Cambridge University Press, 1975.

Currie, K. et Ray, L. "State and Class in Kenya: Notes on the Cohesion of the Ruling Class", in *Journal of Modern African Studies*, 22/24, 1985, pp. 559-593.

Daimond, L. (ed) *Democracy in Developing Countries*, Boulder Lynne Rienner 1988.

Dauch, G. "Kenya: L'Ebranlement", in *Annuaire des Pays de l'Océan Indien* IX, 1982-83, pp. 319-35.

"Kenya: la Chute de la Maison Njonjo", in *Annuaire des Pays de l'Océan Indien* IX, 1982-83, pp. 335-51.

Dauch, G. et Martin, D.C. *L'héritage de Kenyatta: La Transition politique au Kenya 1975-1982, Paris*, L'Harmattan, Aix-en-Provence, 1988.

Deadalus "Special issue on Black Africa: A generation after independence" 3 (2) 1982.

Decalo, S. "African Dictatorship", *Journal of Modern African Studies* 23 (2) 1985.

Decheix, "La Réforme constitutionnelle gabonaise", in *Revue Juridique et Politique d'Outre-Mer*, 1967.

Diop, M.C. et Diouf, M. *Le Sénégal sous Abdou Diouf*, Paris Karthala 1990. *De L.S. Senghor à A. Diouf: un Exemple de Transmission du Pouvoir politique dans un Etat africain*. Multigr. 1984. "La Revanche des Etudiants et des Elèves sur l'Etat et la Société civile". Paper AKUT Conference on "When does democracy make sense? Political Economy and Political Rights in Third World, with some European Comparisons". Uppsala, October 26-28, 1989. *Enjeux et Contraintes politiques de la gestion municipale.* Multigr. 1989.

Dreyfus, H.L., Rabinow, *P, Michel Foucault, un Parcours philosophique*, Paris, Gallimard, 1984.

Ellis, S. "Les Prolongements du Conflit israélo-arabe: le cas du Sierra-Léone", in *Politique Africaine* 30, Juin 1988, pp. 69-75.

Gluksman, M. *Custom and Conflict in Africa*, Oxford Basil Blackwell 1955.

Harbeson, J. (ed) *The Military in African Politics*, New York Praeger 1987.

Hayward, F.M. et Kandeh, J.D. "Perspectives on Twenty-fives years of Elections in Sierra Leone" dans Hayward F.M. (ed), *Elections in Indpendent Africa*. Boulder, Westview Press, 1987.

Hugues, A. et May, R. "The Politics of Succession in Black Africa", in *Third World Quaterly* (10), 1, 1988 pp. 1-22.

Huntington, S.P. *Political Order in Changing Societies*, New Haven London, Yale University Press.

Jackson, R.H. et Rosberg, C.G. *Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant* Berkeley, Los Angeles, UC Press 1982.

"The Marginality of African States" in G. Carter and P. O'Meara (eds.) *African Independence: The Twenty Five years*. Bloomington, Indiana University Press 1985.

Kamto, M. *Le Dauphin constitutionnel dans les Régimes politiques africains* Penant 781-2 Août-Déc. 1983.

Karimi, J. et Ochieng, P. *The Kenyatta Succession*, TansAfrica 1980.

Katz, S. "The Succession to Power and the Power of succession: Nyayoism in Kenya", in *Journal of Modern African Studies* 12/13 1985, pp. 155-163.

Kessler, R.J. "Senghor Foreign Policy: Preparation for Transition" in *Africa Report* March-April 1980.

Khapoya, V.B. "The Politics of Succession in Africa: Kenyatta after Independence" in *Africa Today* 26 (3) 1979.

Le Vine, V.T. "The Politics of Presidential Succession (Cameroon)", in *Africa Report* May-June 1983.

Lonsdale, J. "States and Social Processes in Africa: a historiographical Survey", in *African Studies Review XXIV* (2-3) Juin-Sept. 1981.

Maren, M.P. "Kenya: The Dissolution of Democracy", in *Current History* 86 (520) May 1987.

Martin, D.C. *Tanzanie: l'Invention d'une Culture politique*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, Karthala 1988

Medard, J. F. "Charles Njonjo: Portrait d'un "big man" au Kenya" in E. Terray (sous la direction): *L'Etat Contemporain en Afrique*. Paris, L'Harmattan 1987, pp. 49-87.

Mellah, F. "Le Développement politique: Rôle et limites de l'Administration publique. Eléments pour une analyse de l'Etat "moderne" au Tiers-Monde", in *Annuaire du Tiers-Monde* VIII, 1982-84. Paris Nathan, 1984.

Moore, C.H. "La Tunisie après Bourguiba", *Revue Française de Sciences Politiques* 17 (4) 1967.

Munslow, "B. Mozambique and the Death of Machel", in *Third World Quaterly* (10), 1, 1988, pp. 23-36.

Nicolas, G. "Les Nations à Polarisation variable et leur Etat", in E. Terray (sous la direction): *l'Etat contemporain en Afrique*. Paris, L'Harmattan 1987, pp. 157-174.

Odata, H. "Voluntary Retirement by Presidents in Africa: Lessons from Sierra Leone, Tanzania, Cameroon, Senegal", *Africa Quarterly* 23 (3-4).

Rotchild, D. *A World of Nations: Problems of Political Modernisation*, Washington D.C., Brookings Institute, 1967.

Seck, A. "Militant d'aujourd'hui, Baron de demain" in *Le Soleil*, 1987.

Stamp, P. "Repression and Democracy in Kenya: Essay on Ideological Discourse". *ROAPE Conference*, Sept. 1986, multigr.

Sylla, L. "Succession of the Charismatic Ruler: the Gordien Knot of African Politics", *Deadalus* (3) Spring 1982.

Tamarkin, M. "From Kenyatta to Moi: The Anatomy of a Peaceful Transition to Power", *Africa Today* 26 (3) 1979.

Tangri, R. "Servir ou se Servir", in *Politique Africaine* II (6) 1982, pp. 5-18.

Tangri, R. *Politics in Sub-saharan Africa*. Londres, J. Currey, Portsmouth, Heinemann, 1985.

Terray, E. (sous la direction) *L'Etat contemporain en Afrique*, Paris, L'Harmattan 1987.

The Carter Center, "Perestroïka without Glasnost in Africa", *Conference Report Series*, Volume 2, Number I, convened February 1989 Atlanta, Georgia.

Third World Quaterly, Succession in the South, Vol. 10, No. 1. January 1988.

WARE, L.B. "The Role of the Tunisian Military in the post-Bourguiba Era", in *The Middle East Journal* (Winter) 1985.

Williams, R. *Political Corruption in Africa*. Aldershot, Gower 1987.

قائمة مطبوعات

مركز البحوث العربية

للدرسات والتوثيق والنشر

١- مصير القطاع العام في مصر د. فؤاد مرسي

٢- المشكلة الطائفية في مصر تحرير د. لطيفة الزيات وآخرون ١٩٨٧

٣- سكان مصر د. وداد مرقس ١٩٨٨

٤- ازمة مياة النيل د. رشدي سعيد وآخرون ١٩٨٨

٥- ببليوجرافيا الطبقة العاملة المصرية إعداد اشرف حسين ١٩٨٨

٦- ندوة حول إجراءات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر ١٩٨٨

د. احمد هني ١٩٨٨

٧- ثلاث قراءات سوفيتية في البيريسترويكا ترجمة عصام فوزي

٨- المدرسة الاشتراكية في الصحافة د. عواطف عبد الرحمن ١٩٨٨

٩- قراءة نقدية لكتابات ناصرية د. عبد العظيم انيس ١٩٨٨

١٠- الاوراق الكاملة لندوة مهدي عامل ١٩٨٩

نشر مشترك مع دار الفارابي ببيروت ١٩٨٩

١١- المجتمعات التابعة والتنمية المستقلة

مصطفي نور الدين عطية ١٩٨٩

١٢- البيريسترويكا في عيون الآخرين

قراءات من الولايات المتحدة - فرنسا - يوغوسلافيا -جنوب افريقيا ١٩٨٩

١٣- المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الاصلاح

دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية د. ابراهيم العيسوي ١٩٩٠

١٤- دليل قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي
(١٩٨٩/١٩٥٣) اعداد : ابراهيم برعي ١٩٩٠

١٥- ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية
أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠

١٦- الانتخابات البرلمانية فى مصر
نشر مشترك مع دار سينا للنشر ١٩٩٠

١٧- من لا يعرف شيئا فليكتب
خربشات رجل شارع من بلاد النفط محمد عبيد غباش ١٩٩٠

١٨- الموقف من القص فى تراثنا النقدى د. ألفت كمال الروبى ١٩٩١

١٩- أزمة الاسلام السياسى
الجبهة الاسلامية القومية فى السودان نموذجاً د. حيدر إبراهيم ١٩٩١

٢٠- محمد على دوس ، حياة موارة في العمل السياسى العربى
الأفريقى (سيرة ذاتية ، ترجمة د. أحمد محمد البدوى ١٩٩١

٢١- اليسار المصرى والتغيرات فى أوربا الشرقية
(أوراق الندوة التى عقدت بالمركز فى يناير ١٩٩١) ١٩٩١

٢٢ - قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى(طبعة القاهرة)
(نشر مشترك مع دار عيبال بنيقوسيا) ١٩٩٢

٢٣- العمال والسياسة فى مصر (الجزء الأول)
جويل بينين ، زكارى لوكمان ترجمة : أحمد صادق سعد ١٩٩٢

٢٤- من نقد الدولة السوفيتية إلى نقد الدولة الوطنية
د. سمير أمين ١٩٩٢

٢٥- المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر
أعمال الندوة التى عقدت بالمركز ١٩٩٢

كراسات كوديسريا بالعربية

١- التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا ١٩٩٢

ثانديكا مكانداويرى ترجمة د. حسن أبو بكر

٢- الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية فى أفريقيا ١٩٩٢

م. ماممدانى، ث. مكانداويرى،وامبا دياوامبا ترجمة أشرف حسين

٣- المنظمات الفلاحية فى افريقيا ١٩٩٢

ديسالجين رهماتو ترجمة : على فهمى

٤- الجيش والعسكرية فى أفريقيا ١٩٩٢

ثانديكا مكانداويرى، ترجمة : عمر الشافعى

٥- الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩٢

أوكوادبا نولى ، ترجمة : عادل شعبان

نشرات

١- نشرة البحوث العربية

٢- مختارات الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية

٣- مختارات المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية

تحت الطبع

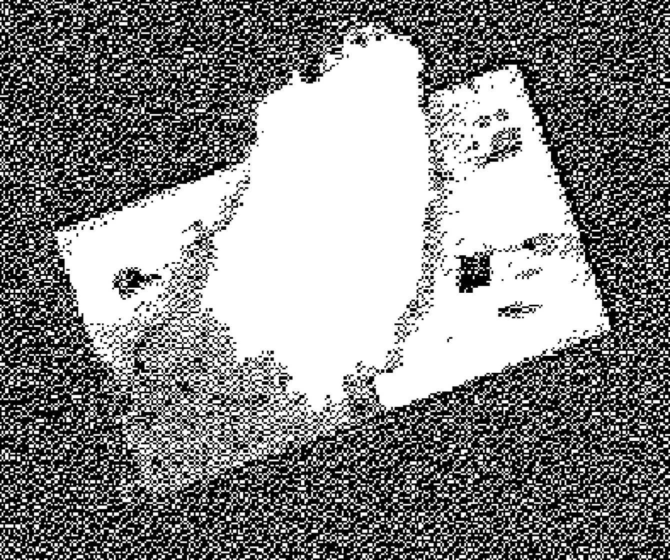
- التكوينات الاجتماعية ، الفكريات الشعبية - فى مصر

ندوة مهداة لذكرى أحمد صادق سعد (مع دار عيبال بنيقوسيا)

- العمال والسياسة فى مصر (الجزء الثانى)

- صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب تحرير دارام جاى

رقـــم الايـــداع
٩٢/١٠١٩٢





CODESRIA PAPERS

Statutory Political Successions: Mechanisms of Power Transfer in Africa

Momar Coumba Diop
Mamadou Diouf

